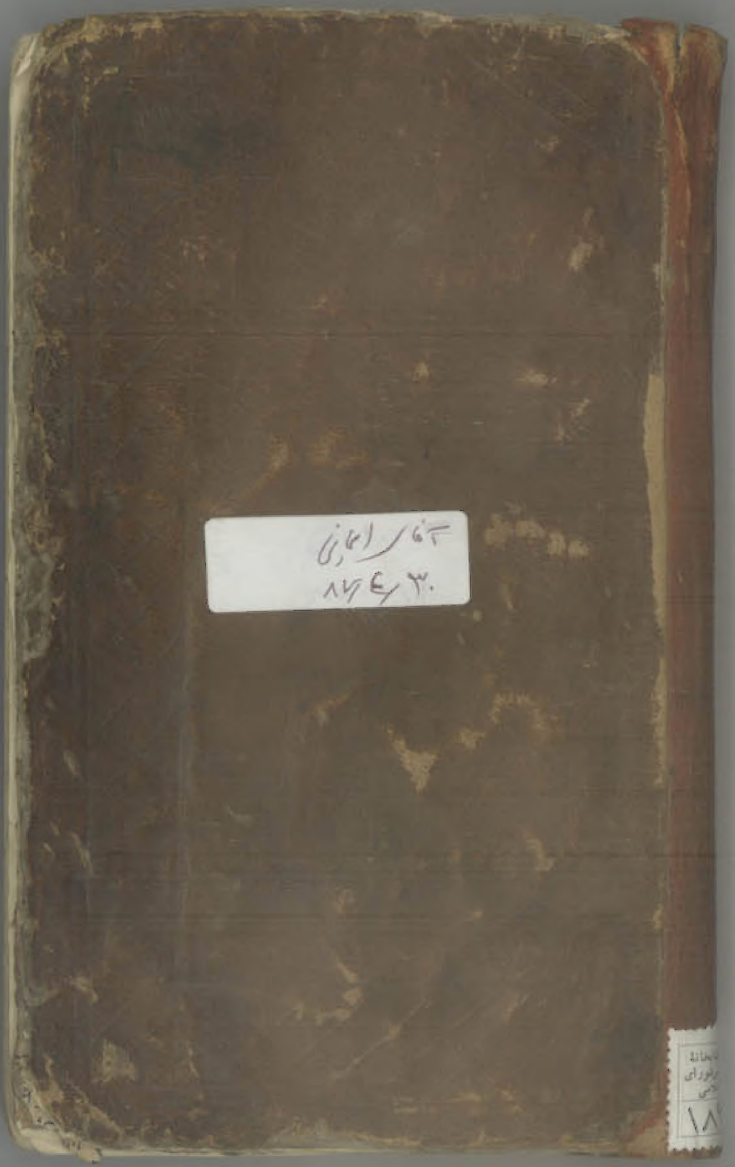

۱۸۹۹۲
۲۱۰۱۵۷
کتابخانه مجلس شورای اسلامی
خطی
۱۸۹۹۲

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران
تاسیس ۱۳۰۲ هجری شمسی

۱۸۹۹۲
۲۱۰۱۵۷

خطی
۹۲

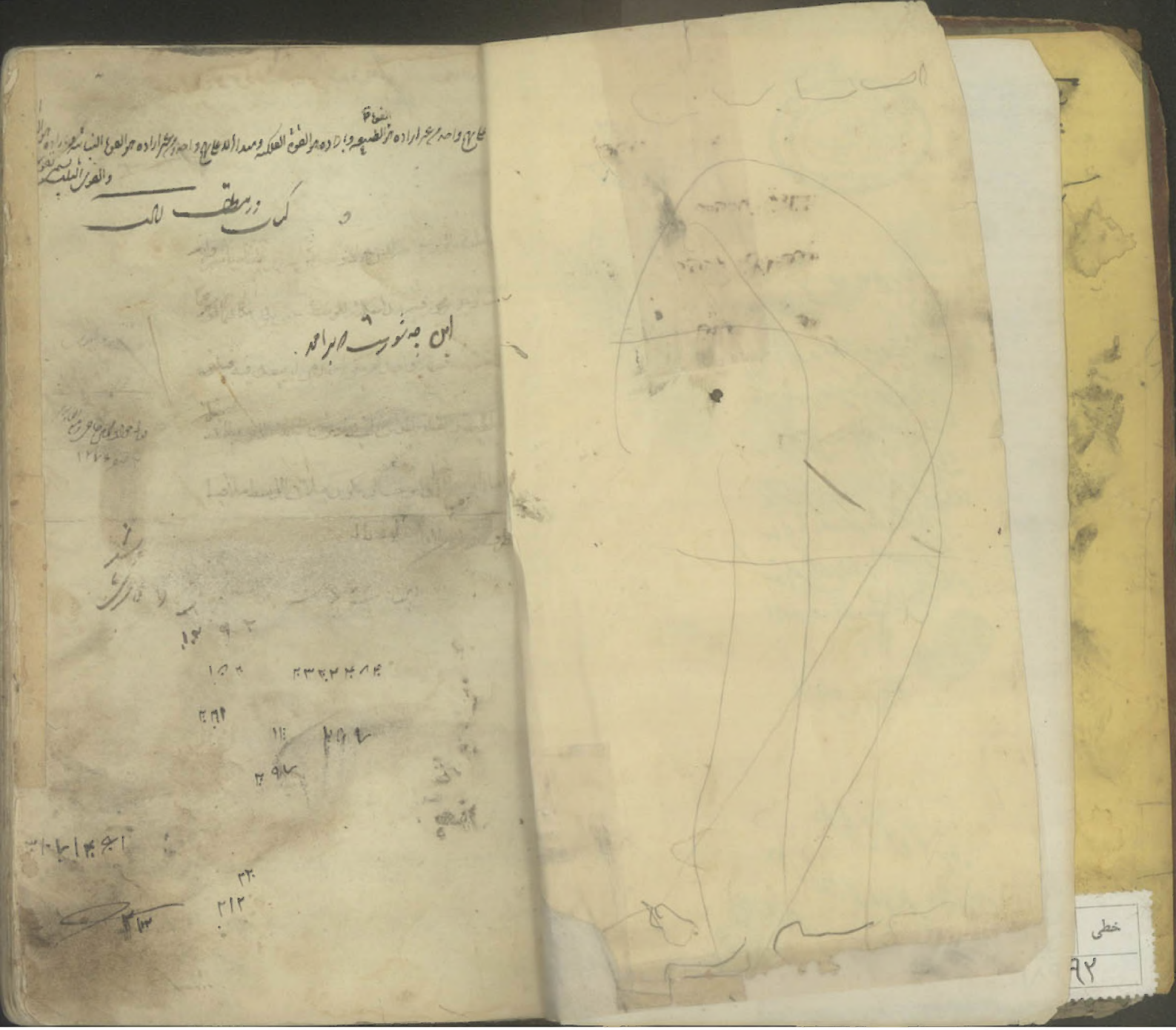

اعلم ان الحكمة علم باحوال اعيان الموجودات على ما هي عليه في نفس الامر بقدر الطاقة البشرية

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه اشارات الى اصول ونبهات على جمل يستبصر بها

من يتبرله ولا ينتفع بالاصرح منها من نفر عليه والنكلان على

الثوبني وانا اعيد وصبني واكرر الماس ان يصرما يشتمل عليه

هذه الاجزاء كل الس على من لا يوجد فيه ما اشرط في اخرهذه

الاشارات في نجوم الاحساس

ان كل جسم ومنفاصل مصمم عدها احراء غير احساسا لف منها

الاحسام وعجوا ان تلك الاحرا لا يقبل الانقسام لا كثيرا ولا

ولا وصاولا وهاوان الواقع منها في وسط الترتيب يحجب الطرف

عن الماس ولا يمكن ان الوط اذا كان كل لاقي كل واحد من

الطرفين منه سبنا غير ما يلقاه الاخر وانه ليس ولا واحد من الطرفين يلقاه ما يلقاه

وانه محدود جوهر يدخله للوسط حتى يكون

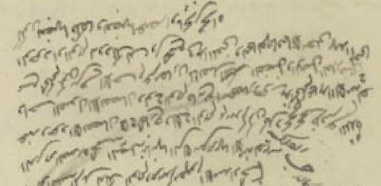

فيما احسب كذلك فان حل هذا بيا لك فاعلم ان طبيعة الامتداد

عن القابل

الجسمانى فى نفسها واحدة وما لها من الغنى او الحاجة اليها متشابهة

فاذا عرف بعض احوالها حاكمها الى ما هو موقوف عليه عرف ان طبيعتها غير

مستغنية عما يقوم فيه ولو كانت طبيعتها طبيعة ما يقوم بذاته

فحيث كان لها ذات كان لها تلك الطبيعة لانها طبيعة نوعية مختلف

بالخارجيات عنها دون الفصول

ابطال ملك ليس

او لعلك تقول ليس

بيان لبعض العدد ولعله جديس وهو الظاهر

الامتداد الجسمانى بقابل للانفصال البتة وانما يفصل الجسم

المركب من اجسام بسيطة الاختلافها للانقسام الا الذى يقع

بحسب الفروض والاوهام وما يشبهها فان حل هذا بيا لك

فاعلم ان القسمة الفرضية او الوهمية او الواقعية بحسب اختلاف

عرضيين قارين كالسواد والبياض فى الجسم او مفارقين كاختلاف

للانسان

محاذاتين او موازاتين او مماستين يحدث فى المقسوم اثنينية ما

يكون طباع كل واحد من الاثنين طباع الاخر وطباع الجملة وطباع

الخارج الموافق فى النوع ويا يصح بين اثنين منها يصح بين اخرين فيصح

اذا بين المتباينين من الاتصال الرابع للاثنينية الانفكاكية يصح

بين المتصلين ويصح بين المنفصلين من الانفكاك الرابع للاتحاد الاتصالى

ما يصح بين المتباينين اللهم الا امر يعانق مانع خارج من طبيعة الاثنينية مثلا

كما يوجب عدم تشوال امر هذا البين ح العلك متصلا جميعا

لازم او رائل ولعل هذا العائق اذا كان لازما طبيعيا كان لا

بالفعل ولا بالقوة بين اشخاص نوع تلك الطبيعة بل يكون نوعه

فى شخصه وكل نوع محتمل ان يكون له اشخاص كثيرة فما وعى تلك

عائق لازم طبيعى فيما لا يوجد للاشخاص المختلفة ان يكون لذلك النوع

وكثرة تفرض بل يكون نوعه فى شخصه

الناس قد بار لك

ان المقدار من حيث هو مقدار والصورة الجوهرية من حيث هي صورة

جوهرية مقارنة لما يقومه ويكون صورة فيه ويكون ذلك هيولاها

وشيئا هو في نفسه لا مقدار ولا صورة جوهرية ولكن هذه هي

الاولى فاعرفها ولا تستبعد ان لا يخصص في بعض الاشياء

بقدر معين دون ما هو اكثر او اصغر منه

يجب ان يكون

مخففا عندك انه لا يمتد بعد في ملاء او خلاء ان جاز وجوده

الى غير النهاية والا في الجائز ان يفرض امتداد ان غير متناهيين من

مبدء واحد لا يزال البعد بينهما كلما يزداد بقدر واحد من الزايادات

وفي الجائز ان يفرض بينهما هذه الابعاد الى غير النهاية فيكون هناك

امكان زيادات على اول تفاوت يفرض بغير نهاية ولا يكل زيادة

توجد فانها مع المزيد عليه قد توجد في كل واحد وانه زيادات

امكنت فيكل ان يكون هناك بعد يشتمل على جميع ذلك الممكن والا فيكون

امكان وقوع الابعاد الى حد ليس للزائد عليه امكان فيكون اتما يمكن وجوده

المشتمل على محدود من جملة غير المحدود الذي في القوة فيصير البعد بالفعل

الامتداد بين محدود وفي الزايد عند حد لا يتجاوزه في العظم وهناك

بعض لا محالة الامتداد ان ولا بعد اد بعده والا امكنت الزيادة على

اكثر ما يمكن وهو ذلك المحدود من جملة غير المحدود وذلك محال فيبن ان

يكون هناك امكان ان يوجد بعد بين الامتدادين الاولين فذلك

الزيادة الموجودة بغير نهاية فيكون ما لا يتناهى محصورا بين حاصرين هذا

محال وقد يستبين استحالة ذلك ايضا من وجوه اخر نبينها بالحركة

او لا يستعان ولكن فيما ذكرناه كفاية فقد بان لك ان

الامتداد المتصل الذي يلزمه التناهي فيلزمه الشكل اعني في الوجود فلا محالة

اما ان يكون هذا اللازم يلزمه ولو انفرد بنفسه عن نفسه او يلحقه

ويلزمه ان انفرد بنفسه عن تسبيب فاعل مؤثر او يلزمه بسبب الحامل

والامور التي تكشف ان العامل ولو لزمه منفرد بنفسه عن نفسه ليس

الاجسام في مقاديرها الامتداد وهيئات المتناهي والشكل وكان

المفروض من مقدار ما يلزمه ما يلزم كليته ولو لزم ذلك بسبب فاعل

مؤثر وهو منفرد بنفسه لكان المقدار الجسماني قابلا في نفسه

هيولاه للفصل والوصل فكان له في نفسه قوة للانفعال وتدبيات

او لعلك تقول وهذا اصابلزمك في اشياء اخر فان

المفروض من الفلك ليس له شكل الفلك ثم تقول ان الشكل للفلك

مقتضى طباعه وطبع الجزء وطبع الكل واحد فتقول لك ان الشكل

للفلك حصل للفلك عن طبيعة قوة اوجبت لصورة ذلك الجرم ولم يكن

ذلك لها عن نفسها او عن جرمها فلما وجب لها ذلك وجب بايجاب

ذلك السبب ان لا يكون لما يفرض بعد ذلك جزأ ما الكل لكونه جزأ

بعد حصول صورة الكل صورة الكل فهذا له عن عارض ومانع وبسبب مفارقة

ما يقبل تلك الصورة وكلها ويتجزب بها واما المقدار ولو انفرد ولم يكن

هنا لا شيء يوجب شيئا الا طبيعة المقدار به وتلك الطبيعة هي

لم يضر كلا عن كل حسب ذلك الفرض لا من نفسها ولا من علة ولا من مفارقة

قابل فلا يجب ان يستحق شيئا معينا ما يختلف فيه حق نفس الكلية والجزئية

فليس يمكن ان يبقى ههنا لخصم من غير هاشي بحسب امكان وقوعه ما يعلق

موضوع لحوقا سابقا يتبع ذلك ان صار ما هو كالجزء بحاله فهذا هو

اما لو وضع من قبل ان صورة الجسمية ولو كان لم في حد ذاته

وضع وهو منقسم كان في حد ذاته داجم او غير منقسم كان في حد نفسه

واعلم ان الهيولى منفقرة فى ان تقوم بالفعل الى مقارنة
الصورة فاما ان يكون الصورة هى العلة المطلقة الاولية لقوام الهيولى
او يكون الصورة المراد واسطة لتقويم اخر يقوم الهيولى بها مطلقا او يكون
شركة لتقويم اخر ايا ما جميعا او يقوم الهيولى او يكون الالهية لتجرد
عن الصورة ولا الصورة تجرد عن الهيولى وليس احدهما اولى بان يكون
مقارنا بالاخر من الاخر بعكس بل يكون سبب يا ما يحتاج عنها بتقويم كل واحد
منهما مع الاخر او بالاخر اما الصورة التى يفارق الهيولى الى
بدل فليس يمكن ان تكون انها علة مطلقة للوجود الواحد المشترك لهيولى انها
ولا الاشارة بشوسطات مطلقة بل لابد فى امثال هذه من ان يكون
على احد الشقين الباقيين وههنا سر اخر يجب ان يعلم فى هذا المحل
ان الصورة الجسمية وما يصحبها ليس شئ منها سببا لقوام الهيولى مطلقا

ولو كانت سببا لقوامها مطلقا لسبقها فى الوجود ولكانت الاشياء
التى هى علل لها بهيئة الصورة ولكن انها موجودة محصلة الوجود سابقة ايضا
على الهيولى بالوجود حتى يكون بعد ذلك عن وجود الصورة ووجود الهيولى
على انها معلولة من جنس ما لا يبارح ذات العلة وان كان اتم ليس من
احوال العلة لزم ان يكون اللوازم العلة قسما من كل جسم منها داخل فى الوجود
ولكن قد علم ان الشاغل والشكل من الامور التى لا توجد الصورة الجسمية
حتى تقومها الا بها او معها وقد تبين ان الهيولى سبب لابد منه
لصير الهيولى سببا من اسباب ما يسر او معه يتم وجود الصورة الشاغلة
وجودها للهيولى وصار الجميع فقد اتضح انه ليس للصورة ان يكون
علة للهيولى او واسطة على الاطلاق

اذا كانت الهيولى محتاجا اليها فى ان يستوى للصورة وجود

فبعض الاحوال افتقاره الى شيء يوجد الصوره به او فيه

ثم لقائل ان يقول هذا يحتاج الى الكلام المفصل

انت تعلم ان الصوره

الجوهريه اذا فارقت المادة فاما ان لم تعقب بدل لم يبق المادة موجوده

تعقب الصوره فقيام المادة لا محالة بالبدل وليس يوجب ان يقول

ويفهم الدوام ايضا المصول على ان يكون الحصول قائما فاما الذي

يقوم فيفهم منه تقدم بقوامه اما بالزمان واما بالذات وبالجملة لا يمكن ان

يدوم الا ما

ليس يمكن ان يكون شيئان كل واحد منهما يقوم

بالآخر حتى يكون كل واحد منهما متقدما بالوجود على الآخر وعلى نفسه

والاجود ان يكون شيئان كل واحد منهما يقوم مع الآخر ودوم لا منه

ان لم يتعلق ذات احدهما بالآخر جاز ان يقوم كل واحد منهما وان

لم يكن مع الآخر جاز تعلق ذات كل واحد منهما بالآخر فلذات كل واحد

منهما تاثير في ان يتم وجود الآخر وذلك مما قد بان بطلانه فبقي انه انما يكون

التعلق من جانب واحد فاذن الحصول والصوره لا يكونان في وجود المتعلق

والمتعلق سواء والصوره الكائنة الفاسدة تقدم ما ينبغي ان يطلب

كيف هو

انما يمكن ان يكون ذلك احد الاقسام الباقية وهو

ان يكون الحصول يوجد من سبب اصل ومع معين بتعقيب الصور ا

اجتماعهم وجود الحصول وتشخص بها الصوره وتشخصت هي ايضا بالصور

على وجه يحتمل بيانه كلام غير هذا القول

اولعلات تقول لما كان

كل واحد منهما رفع الآخر وضده يرتفع فكل واحد منهما كالآخر في التقدم

والتاخر والذي يخلصك من هذا اصل تخلصه وهو ان العلة كما يكون

بالمفتاح اذا رفعت رفع المعلول كذلك المعلول واما المعلول فليس اذا

رفع رفع العلة فليس برفع حركة المفتاح هو الذي يرفع حركة اليد وان كان

يكون ذلك بعد حركتها تامل ان الابعاد الحسية منها تعد

انما تحل وانه لا يفقد جسم في جسم واقف لان غير مسبق عنه وان الله

للابعاد لا للصور ولا لسائر الصور والاعراض

في اوضاعها اتاح صلاحيته وتاح منتباعده وتاح منقاربه ويحل

في اوضاعها اتاح بحيث يسع ما بينها احسانا ما محدوده الفلك

وتارة اعلم وتارة اصغر فتبين ان الاجسام الغير المتلاصقة كان لها اوضاعا

مختلفة لكل منها ابعاد مختلفة الاحتمال لتقدير بها وتقدر بما يقع

فيها اختلافا قدريا فان كان بينها خلا غير اجسام وامكن ذلك

فهو ابتداء بعد مقداري ليس على ما بين الشيء وان كان لا جسم

وقد تبين ان البعد المتصل لا يعود الا هذه وتبين ان الابعاد

تحيط لا بتداء اصل لاجل بعد بينها فلا حد جوهر فرد هو بعد صرف فاذا

سكنت الاجسام في حركتها سمي عنها ما بينها وليقف لها بعد

مقطور فلا اخلاء ولعل مناسب ما يخرج مسعولون

الكلام في المعنى الذي يسمى جهة كقولنا تحرك كذا في جهة كذا او في

جهة كذا ومن المعلوم انه لو لم يكن لها وجود كان من المحال ان يكون

مقصد المتحرك وكيف يقع الاثنان نحو لا شيء فبين ان للجهة وجودا

اعلم انه لما كانت الجهة مما يقع نحوه الحركة لم يكن من المعقول

انه لا وضع لها فيجب ان يكون لها وضعا ثابتا ولها الاثنان

لما كانت الجهة واقعة في الليس ان وضعها في امتداد ما خذ

الاثنان والحركة ولو كان وضعها خارجا عن ذلك لكانت النسبة اليها

هي اما ان يكون منقسمة في ذلك الامتداد او غير منقسمة فان كانت منقسمة

فاذا وصل المتحرك الى ما يفرض لها اقرب الجزئين من المتحرك ولم يقف

لم يحل اما ان يبقى الجزء يتحرك بعد الى الجهة او ترك عن الجهة فان كان

يتحرك بعد الى الجهة فالجهة وراء انقسم وان كان يتحرك عن الجهة فاوصلا

هو الجهة لا جزء الجهة فيبن ان الجزء خلف ذلك الامتداد وغير منقسم فهو فرد

من الامتداد وجهة الحركة فيجب الان ان نخوض على ان نعلم كيف يتحدد الاطراف

الطرف بالطبع وما اسباب ذلك ونعرف احوال الحركات الطبيعية

ولعلك تقول ليس من شرط البداهة الحركتان يوجد فقال

يتحرك المستحيل من السواد الى البياض ولم يوجد البياض بعد فان

اختلع هذا فقد وهلت فاعلم ان الامرين بذاتها وقوتها فان شككت

بعد فهما بالقوة وان الحركة تخرجها الى الفعل فاما الحركة الطبيعية

بعد فهما بالقوة واما القرب فلان المتحرك الى الجهة ليس يحصل الجهة بما

يتوخى تحصيل ذاته بالحركة بل بما يتوخى بلوغه او القرب منه بالحركة ولا

لها عند تمام الحركة سما الا من الوجود والعدم لم يكن وقت الحركة واما الآخر

فلان

فلان الجهة لو كان يحصل بالحركة لها وجود كان وجودها وهو جود

وضع ليس وجود معقول لا وضع له وذلك غرضنا على الخص

هو الفرق وعليه بناء ما نتلو هذا الفرض من الكلام

في الجهات واحصارها الاولى والثانية اعلم ان الناس يشيرون

الى جهات لا تبدل مثل جهة الفوق والسفل ويشيرون

الى جهة تبدل بالفرض مثل اليمين والشمال فيما يلينا ومثل ما نشير

ذلك فلعله ما يكون بالفرض واما الواقع بالطبع فلا تبدل له كان

ذلك ثم من المحال ان نعين وضع الجزء في خلاء او ملاء مشاهر فانه

ليس هذا من المشاهر وان كان جهة محالة فجهة احرى ان يتعذر

فيجب اذن ان يقع شيء خارج عنه ولا محالة انه يكون جسما او جسمانيا

والجملة الواحد من حيث هو كل فانما يفرض في جهة واحدة ان فرض

وهو ما يليه وفي كل امتداد محصل جهتان وهما طرفاه وعلى ان

الجهات التي بالطبع فوق واسفل وهما اثنتان فالتحديد اما ان

يقع لجسم واحد لا من حيث كونه واحدا واما ان يقع لجسمين والتحديد

لجسمين اما ان يكون واحد هما محيط والآخر محاط به او يكون محاط

فوضع المحيطين متشابه واذا كان احدهما محيطا والآخر محاطا

دخل المحاط من ذلك الباب بالعرض وذلك لان المحيط وحد التحديد

طرفي الامتداد بالقرب الذي يحد وما حاطته والبعد الذي يحد

بمركزه سواء كان حشوه اجساما غلاظا او لا واما كان على ان

الآخر يحد به بوجه القرب اما وجه البعد فلم يجب ان يحد به لان

البعد عن الجسم يجب ان يكون محدودا واحدا معينا ما لم يكن محيطا ولم

يكن الثاني اولى بان يقع منه في محاذاته دون اخر فلذلك لا يتناهى

يجب ان يكون له معونة في تقدير الجهة وان يكون جسما بالقوة وهذا

الكلام عند فرضه واعتبار وضعه فمن البين ان تقدير الجهة وتقدير

انما يتم بجسم واحد لكن الحس لا يدرك على طبعه كيف اتفق بل من حيث نحو

ما الموجبة لتحديد بدن مثقابلين وما لم يكن الجسم محيطا بحد لم يقرب

ولم يتحدد ما يقابله كل جسم من شانه ان يفارق موضعه الطبيعي

ويعاوده يكون موضعه الطبيعي محدد الجهة له لأنه يفارقه ويرجع

اليه وهو في الحالين ذو جهة فيجب ان يكون بحد جهة موضعه الطبيعي

بسبب جسم غيره هو على ما هو قبل هذا المفارق او معه فقط وذلك

الجسم لا تقدم ما في ذاته الوجود على هذا بعينه او على ضرب آخر

فيجب ان يكون الجسم المحدد للجهات اما على الاطلاق محيطا ليس

لموضع يكون فيه وان كان له وضع بالقياس الى غيره او كان كذلك ليس

محيطا على الاطلاق فيكون له موضع لا يفارقه ولعله لا يكون الجسم

الاول الا القسم الاول فاذا كان للقسم الثاني وجود بالفعل فاما ان

موضعه يتحد به موضع الثاني او وضعه ثم يتحد وبعد ذلك جهته

الحركات المتضمنة الجسم البسيط هو الذي طبيعته واحدة

ليس فيه تركيب قوى وطبائع والطبيعة الواحدة يقتضي من الاكوان

والاعكس وسائر ما لابد للجسم ان يلزمه واحدا اخر مختلف فالجسم البسيط

لا يقتضي الا شيئا واحدا اخر مختلف انك لتعلم ان الجسم اذا

خلي وطباعه ولم يعرض لخارج ثابت غريب لم يكن له بد من موضع معين

وشكل معين فاذا في طباعه مبدأ استحباب لذلك وللبسيط

مكان واحد يقتضيه طبعه ولكل مايقتضيه الغالب فيه اما مطلقا

واما بحسب مكانه اوما اتفق وجوده فيه اذا شئ الحاذيات غير

فلو

مسافة نسبتها الى المسافة الاولى نسبة زمان ذى الميل
الاول وعديم الميل فيكون فى ميل زمان عديم الميل يتحرك ما لا يقبل
مثل مسافة فيكون حركتا مفسودين ذى ممانع فيه
فيه متساويتى الاحوال فى السرعة والبطوء هذا خلف
يجب ان يتذكر هيهنا ان الزمان لا ينقسم حتى يجوز ان يقع فيه حركة ما لا ميل له
ولا يكون نسبة الزمان حركة ذى ميل والعلة تقول ان الجسم الذى
يلزم ان يكون له موضع او وضع ولا شكل من ذاته بل يجوز ان يكون جسم من الاجسام
اتفق له فى ابتداء حدوثه من محدثه او اتفق له اسباب خارجة لا يتذكر
من نعارضها اياه وضع او شكل صار اولى به كما يعرض لكل بدن
ان يكون مكانها مختصا بطبايعها دون مكان الاخرى لسبب عرض لها
فان كان يمنعه عن ذاتها لا ينفك مع اختلاف احوالها عن مكان

طبيعى خاص فى يختص بها الا استحقاقا فكذلك ذاتا من فيه المكان مطلقا او
لم يكن استحقاقا مطلقا وكذلك الكلام فى الشكل لكنه يجب ان نفصل
ان كان شكل فعلى لكن فرضه من اعراض الهواء العرضية الغير القومة
لهيئة او جوهره فافرض كل جسم كذلك وانظر هل يلزم وضع او شكل
واما الحدث فامر لم يخص ذات الجسم عند الحدوث بمكان دون مكان
الا استحقاق توجبه امر من طبيعة او لداع مخصص او اتفاقا فان
كان لاستحقاق فكذلك وان كان لداع غريب غير الاستحقاق
فاحد الاعراض الغير المقومة وقد تعساها الجسم وان كان اتفاقا
لاتفاق لاجرم غريب وستعلم ان الاتفاق يستند الى اسباب غريبة

الجسم اذا وجد على حال غير واجبة من طبايعه فخصص له عليها من
الامور الامكانية والعلة جاعلة ويقبل التبديل جبرا من الجاعل

واذا كانت هذه الحال 2 الموضع والوضع امكن الانتقال عنها

بحسب اعتبار الطبع فكان فيه ميل الجسم المحل

ليس بعض اجزائه التي يفرض اولى بما هو عليه من الوضع والحالة

من بعض فلا يكون شيء من ذلك واجبا لشيء منها فهي بعلة والعلة

عنها جائز فالميل في طباعها واجب وذلك بحسب ما يجوز فيها

من بدل الوضع دون الموضع وذلك على الاستدارة ففيه ميل

مستدير وانت تعلم ان هذا التبدل الممكن ليس يجب

ان يكون بحسب قبول حال الاجزاء بعضها عند بعض بل بحسب نسبته

اما الشيء من خارج واما الشيء من داخل واذا كان الجسم ذلك اولا لسن

يحل جوهره ووضعه المحل دون خارج محيط هي ان يكون جسم

وانت تعلم ان تبدل النسبة عند المتحرك قد يكون للساكن

والمتحرك فيجب ان يكون عند ساكن الجسم القابل للكون

والفاسد يكون له قبل ان يفسد الى جسم اخر يكون عنه مكان

مكان لاستقصاء وكل جسم مكانا بحسبه ويكون احد المكانين حاجبا عن

الاخر فان كان حصول الصورة الثانية له في مكان يجب له بحسبها افتقر

ميلا مستقيما الى المكان الذي فيها وان كان في المكان الذي لم يجب لها فقد

كان راجعا قبل ان يحصل هذه الصورة ما هذا المكان مكانه فرجوعه

ممكن هذا المكان بالطبع قابل للنقل مع مكانه فهو بما فيه ميل مستقيم

وكل كائن وفاسد فيه ميل مستقيم فان تشكك

وقلت يكون ذلك الممكن لتشبث الجسم الذي انتقل

الى صورته بالكون فقل او حيث لتوقعه او دفع حاجز مكانه

فان للصبي ليس هو المكان بل الجار الجسم الذي الان

في صناعة صل مسئلة يستحيل ان يكون في طباعه مثل مستقيم لان
كان الطبيعة الواحدة لا تقتضي توجها الى شئ ورجوعا عنه وبعد
بان ايضا ان الحدة الجزئية لا مبدأ مفارقة فيه لوضعه الطبيعي
مثلا مستقيم يفيد فصلها وجوده عن صانعه ما الابداع ليس مما يكون
جسم بسيط اليه او ينفسل الى جسم يكون عنه بل ان كان له كون
وفساد بعد وعدم البته ولهذا فانه لا يحرق ولا يحمى ولا يستحيل
اسطقس يوجد في الجوهر كالنفي للماء المؤدي الى فساده
الاجسام التي من شانها ان تحدث منها قوى مهياة لفعل نحو الحرارة والبرودة
والرطوبة واليبوسة والثخن والرقة وقوى مهياة لفعل نحو الانضمام
والاندفاع والتحدير ومثل طعوم ورائحة كثيرة وقوى مهياة نحو الانفعال
السريع او البطيء مثل الرطوبة واليبوسة واللين والصلابة
والزوجة والهشاشة ثم اذا اقتبست واحدة الناظر وحدها

فقد يعرى عن جميع قوى الفعالة الا الحرارة والبرودة ومن المتوسطة
التي يستدرد بالقياس الى الحار ويستحمى بالقياس الى البارد وانت
بهذا انك تجد في كل واحد منها اذا اعتبرته ان جسما يوجد عندما
لحسنه مثلا يكون ولا لون له ولا رائحة ولا طعم او وجد له شيئا
الى الحرارة والبرودة مثل اللذع والتحدير وكذلك الحال في الباقي
المدة الى الانفعال فان التفتيش يلزم احسام العالم التي تليها
رطوبة او يبوسة لانها اما ان يسهل تفرقها وانفصالها او تمسكها
وتركبها للتمسك من غير مانعه فيكون رطبه او يصعب فيكون
يابسه واما الذي لا يمكن فيها ذلك اصلا فكثيرها من الاجسام
واما سائر ما يشبهه ذلك فقد يعرى عنه جسم جسم او ينتهي
الى هاتين انتهاء اللين والصلابة والزوجة والهشاشة وغير ذلك

فالجسم البالغ في الجمود هو بطبعه هو الماء والبالغ في الرقة
او الذي يسيل لادنى القاهر اريته
بطبعه هو الماء والبالغ في البعد هو الهواء والبالغ في الجمود هو
الارض والهواء بالقياس الى الماء صار بلطيف نسميه بالماء
اذا سخن في لطف والارض اذا خلبث وطبخ جرا ولم يستحل بهذه
واذا جمدت النار وفارقها سخونتها تكون من اجسام صلبة ارضية
بعد فيها السحاب الصاعق فهذه الاربعة مختلفة وان كان يستقر
حيث يستقر فيه الهواء ولا الماء حيث يستقر فيه الهواء ولا الهواء
حيث يستقر فيه الماء وذلك في الاطراف الحيز انظر
من قبل ان الهواء يطفو فوق الماء لضغط ثقل الماء اياه مجتمعا
فضه مثلا الكرة بطبعه كذا ما لا كان يكون اقوى حركة واسرع
طفوا والقشر يكون بالضد من ذلك لمكان الهواء في الاجزاء الاخر

فيبرد الاناء بالجملة حركة مدى من الهواء كما العطية
عبد الله الكرخي الصابئ الفاضل
الى اي حد شئت ولا يكون ليس الا في مواضع الوسخ ولا تكون عن
عن الماء الجاري وهو الطف واقبل للترخ فهو اذن هواء استحال ما
قد يكون مصورا في خلال الجبال مضرب الصرصر هواء فيجيء سحابا لم يلبث الهواء
من موضع اخر والا تفقد من غبار منعقد ثم تزول ذلك سحابا فيجيء بالماء
ثم يضحى ثم يعود وقد يعلق النار بالنفاثات من غير نار وقد يحل الاجسام
الصلبة المحرقة بها اسبابا لا تعرف ذلك اصحاب الجبل كما يجلد ماء
جار بمدرب حجارة صلدة فهذه الاربعة قابلة لاستحالة بعضها الى
بعض فلها اصول مشتركة هذه اصول الكون والفساد
في عالمنا هذا وهي الاركان الاول والحيز الذي تتم فيها عدة دورات
الحيز المستقيم حيز نوعه خفيف مطلق يخرق جسمه فوق كالنار

ويقبل مطلق كالارض وخفيف ليس بمطلق كالهواء وثقيل ليس بمطلق
كالماء وانت اذا تفحصت جميع الاجسام الوجودة وجدتها مركبة
بحسب العقل الى واحدة من هذه وهذه خلق منها ما خلق
بامر يقع فيها على نسب مختلفة معدة فوخلق مختلفة بحسب المعدات
والنبات والحيوان اصنافها وانواعها ولكل واحد من هذه صور
مقومة منها منبعث كيفياتها المحسوسة وربما تبدلت الكيفيات
المحسوسة مثل ما يعرض للماء ان يجمد او يختلف عليه الثقل والخفة
وعلائه محفوظة وتلك الصور مع انها محفوظة فانها ثابتة لا يستد
ولا يضعف والكيفيات المنبعثة عنها بالخلاف وتلك الصور تقبل
الحصول على ما علمت والكيفيات اعراض والاعراض كانت
لواحق فلا تلك لا يجد الصور من الاعراض وايضا فان حركتها ما لطبع

وسكونها ما لصورة منعته عن تلك القوى الصورة الخشبية واذا
امتزجت لم يفسد هو لها والا فلا مزاج بل استحالة في كيفياتها
المتضادة المنعته عن وقوفها متعاملة فيها حتى يكسر كيفية المتوسط
بتوسطها فاوجد ما نشاهده في اجزائها وهي المزاج

لعلك تقول لا استحالة في الكيف ايضا وفي الصورة ولم
الماء في خوضه بل ست فيه اجزاء ماء اريد اخذه ولا ما يمنع
برد بل ست فيه اجزاء حديد سخنا فان قلت وذلك فاعلم
حال المحرك والمخلخل والمحصص حتى يجيء من غير وصول بالآلة
عربه اليد واعتبر حال المسخن في مستحصف وفي مستخلخل هل
يمنع الاستحصاف بعود ما يسخن بالفسوفية على نسبة مواضع
وصل الاسخان من مضموم ما مقدوم يمنع الداخ في الشخص

لمع الضوء اذا كان لا يخرج منه شيء بعيد بل حتى يختلف مكانها

بعد سواد بعيد جدا القائم الصباحة وانظر بالمال المجهود ما فوقه

والبارد من ابزار ثمر لا يصعد لنفسه او لعلك تقول

ان النار يكاد منه بزوها الحك والخصخصة من غير تولد نور ولا نار

فصل يسعك ان يعد في وجوه جميع النار المنفصلة عن جسم

فما استلفه لبعضه منها فاسبنه في ظاهر الجزء ما منه ومحسوس

في صبغ جرم الزجاج الذائب عند استشفاف البصر فكولم يكن في

الشمس من النار الا البياض فيه عند القمر لكان لا يسعك ان

يصفي بكونه كمونا لا مبرده رص ولا سخن ولا ملحه لمس ولا نظر

تكيف ولكان هذا ليكون او برودة لكان اكثر الكلام برد وفارق

ثم الكلام بعد هذا طويل

اعلم ان استضاءه النار الساذجه

لما وراءها انما تكون لها اذا علقت شيئا رطبا بالضوء

عنها وكل اصول الشعل وحب النار به هو بر هي شفافة

لا يقع لها ظل ويقع لما فوقها ظل غير مضاء اخر وبر لكان انقراض

ومجمعها انتشاره اكثر من جرم الشفاف حتى لا يكون لقائل ان يقول

ان الشفف للانتشار وضلاله لا سعد او الضوء به مخصص

النار فيبين من هذا النار العبيطة شفافة كالهواء واذا

الهبا النار الركيكة التي يكون منها السهب اسخى الشفاف شفف فظن انها

ظفت ولعل ذلك من اسباب طفوها احيانا عندنا والاشبه

ان الرسيب في ذلك عندنا استحالة النار به هواء وانفصال الكثافة

الرجيبة وهذا الذي كلما قوب النار قل لانها تكون اقدر على

الاحالة الرجيبة بالتمام فار اظلم بقي منها دخانا بقاتة في النار

الصفة وهذه الكثرة من اجناس بحسب النوع للعرض ومناسبه

عجيب النفس انظر الى حكمة الصانع بما فتق اصولا تم خلق

منها اوجد شتى واجد كل من النوع وجعل اقرع الدرجة عند الاشتمال

لجمع الانواع على الكمال وجعل اقربها من الاعتدال المكرم لراع الانسان

لنسبوكرم النفس الناطقة في النفس الارضية

والسماوية ارجع الى نفسك وتامل هل ان فحصها

بل وعلى الجملة هاهنا بحث نفس الشيء فطنته فحصه هل تعقل

عن وجود ذاتك او لا تعقل بما عندك ان هذا يكون الشيء

حتى ان النائم في نومه والسكران عند سكره لا يعرف ذاته عن ياتوه

لم يشك لذاته ذكر ولو يوهمه ذاتك قد خلقت اول

حصول الهيئة والعقل وقد مر انها على حد من الوضع والهيئة لا

اجزائها ولا بتلامس اعضائها بل هي منفرجة ومعلقة لحظ عافي

هواء طلق وحدقها قد غفلت عن كل شيء الا عن يوب انفسها

بما ادرك ذاتك وبعده وبعده ذاتك وما الذي ادرك من ذاتك

المدرك منك احد مشاعرك مشاهدة ام عقلك وهو غير مشاعرك

وما باسره فان كان عقلك وهو غير مشاعرك فهاذا ادرك افبوسط

ذلك ام بغير وسط ما الاول تعترف ذلك ج الى وسط فالوسط

فبقي ان يدرك ذاتك من غير افتقار الى قوة اخرى والى وسط فان

لا وسط فبقي ان يكون بمشاعرك او بباطنك فلا وسط ثم انظر

اتحصل ان المدرك منك اهو مايدرك البصر من اجزائك

لانك اذا غفلت عنه وتبدل عليك كنت انسانا اخر مايدرك

بلسانك ايضا وليس ايضا الامر كذلك فانك لانك جاهلها

والحافظة للمراج شئ اخر لك ان تسميه بالنفس وهذا هو الذي

الذي يتصرف في اجزاء بدنك ثم في تدبيرك فهذا الخير وصلك الى

بل هو ان عند التفرق ولد فروع من قوى مبثوثة في اعضائك

فاذا احسب شيئا من اعضائك شيئا او حسب لواشتهيت

او عضت الفك العلافة الى يديها او بين هذا الفرع هو منك

حتى تفعل بالكرار ان عاد ما بال عاده وخلقا بمكان من هذا الوجه

المدبر تمكن الملكات وكما يقع بالعكس فانه كثيرا ما يتبدل فيعرض

فيهيئه ما عقيبه فتنقل العلافة من تلك الهيئة اولا الى الفروع

ثم الى الاعضاء انظر انك اذا سخنت حالة وكررت في جزء

كيف تصير حالك وتقف شعرك وهذه الانفعالات في الملكات

فلم يكن اقوى وقد اضعف ولولا هذه الحيات لما كان نفس بعض

الناس بحسب اتحاده اسرع الى الفساد والى الانشاء اعسا

من نفس بعض ادراك الشئ هو ان يكون حقيقته متمثلة عند

المدرك فشاهد هنا امران مدرك فاما ان يكون تلك الحقيقة نفس

حقيقة الشئ الخارج عن المدرك اذا ادرك وهذا باطل فانه قد يكون حقيقة الشئ

حقيقة ما لا وجود له بالفعل في الاعيان الخارجة مثل كثير من

الاشكال الهندسية بل اكثر من المفروضات التي لا يكون اذا فرضت

في الهيئة مما لا يتحقق اصلا او يكون مثال حقيقته مرتسما في ذلك

المدرك غير مباين له وهو الباقي الشئ قد يكون محسوسا

عند ما يشاهد ثم يكون متخيلا عند هيئة بتمثل صورته التي

كرجل الذي ابصره مثلا او اغاب عنك فتخيلته وقد يكون معقولا

عند ما يتصور من زيد مثلا معنى الانسان المجرد ايضا الغرض هو

عند ابكون محسوسا فكون قد سمعت عواش عرضه عن ماهيته لو ان يلتبس

عنه لم يوثر في كنه ماهيته ومثل اين ووضع وكيف ومقدار بهيئته

ولو توهم بدنه غير لم يوثر في حقيقة ماهيته انسانيته والحس بالذي

هو معروض هذه العوارض انما يلحق بسبب المادة التي حلت منها الا يجرد عنها ولا

الابطلان وصعيد بان جسمه وما شرولذلك لا يمثل في الحس الا ظهر

اما الزائل واما الخيال الباطن فيحصل مع تلك العوارض التي لا تفارق عن هذه

المعاني عنها الكنه يجرد عن تلك العلائق المذكورة التي يعلق بها الحس فتصور

بمثل صورته مع غيبوبة المادة اما العقل فيصل بها الى تجريد الماهية

الكونية الواقعة الغريبة المتجردة مستقلة اياها حتى كأنها

بالمحسوس عملا جعلا معقولا واما هو يرى في ذات الشيء الماد

والعوارض الغريبة التي لا يلزم ماهيته عن ماهيته فهو معقول لذاته

ليس يحتاج العاقل بعد سماعه لان يتفطن ما من شاء ان يتفطن له

لعله في جانب ما من شاء ان يتفطن له لعلك تريد الاول اذا ان تشرح

للذاكر الهوى الذاكر من باطل او ذي شرح وان تفكر او الهوى الذاكر

الحس او كالواسع الحس قد ينصر العضو النازل حظا منقطعا و

الناظر تبرع حظا مستندا براكد على سبيل المشاهدة لا على سبيل

تحصيل او تذكر وانت تعلم ان البصر انما يرتسم فيه صورة المقابل و

الناظر او المستند براكد حظا كالحظ فقد تفطن في بعض قوله

ما ارتسم فيه اولا واصل بها هيئة لابصار الحاضر فيتذكر قوله قبل

البصر لها تؤدي البصر كالمشاهدة وعندها يجتمع المحسوس فتذكرها

وعند قوة فحظ مثل الحس بعد الغيبوبة تجتمعها وهذا بين الفوتين

يمكنك ان تعلم ان هذا الذي ذكره هذا الفهم وان تصحح هذا الذي

هذا الظن فان الفاضي يحتاج الى امر يحضره المقضي عليها
جميعا فهذه قوى وايضا فان الحيوانات ناطقها وغيرها يدرك
في المحسوسات الجزئية معاني جزئية غير محسوسة ولا مشاهدة من
طريق الحواس مثل ادراك الشاة معنى في الذئب غير محسوس وادراك
الكيش معنى في النعجة غير محسوس ادراكا جزئيا يحكم به كما يحكم الحس
بما يشاهده فعندك قوة هذا شأنها وايضا فعندك وعند كل
من الحيوانات العجم قوة تحفظ هذه المعاني بعد حكم الحاكم بها غير الحافظة
للصور والثالثة الوهم والتها الدماغ كلها لكن الاخص بها هو التجويف
الاوسط فكر الدماغ كلها لكونه مصدر الاكثر الافعال المتعلقة
بالروح الذي في الحيوان واختصاص التجويف الاوسط بها لانه محل
التخيل على ما يجيء وبعد بها قوة رابعة لها اثر مركب وتتصرف فيها

عن الصور المأخوذة عن الحس والمعاني المدركة بالوهم وان اتم الصورة
بالمعاني وتفصيلها عنها وتسمى عند استعمال العقل مفكرة وعند
استعمال الوهم متخيلة وسلطانها في الجزء الاول من التجويف الاوسط
وكلاهما قوة ما للوهم وتوسط الوهم للعقل والباقية من القوى هي الذاكرة
وسلطانها في جزء الروح الذي في التجويف الاخير وهو المؤخر وانما
صار الناس الى العصبة بان هذه هي الآلات ان الفساد اذا اخص
بتجويف اوردت الاشارة بسر ثم اعتبار الواجب في حكمة الصانع تعالى
ان تقديم الاخص للجزاني وتؤخر الاخص للروحاني وبعمل المتصرف
فيها حكما واسترجاعا للمثل المنحدرة عن الجانبين عند الاوسط
عظيم قدره واما تفاصيل هذه القسمة في قوى النفس
الانسانية على سبيل التصنيف فهو ان النفس الانسانية

فاعلم انك تعلم ان الحدس وحده وان الاحساس غير مرتب

وفي الفكر قوام على الامور على الفكر بواده ومعزم كثير وطابر ذوما

وسمع بالفكر وهم من هو اضعف من ذلك ولهذا صار في المعقولات

بالحدس وتلك التعاقب غير شبيه في الجمع بل ربما تفك وربما

تكون وكانك قد جاب النفسان منتهيا الى عالم الحدس

فاعلم ان الجانب الذي يلي الزيادة يمكن انتهاء ما الى نحو في اكثر احوال

عن العلم والفكر فان شئت ان يزداد الاحساس

فاذا لم تك سنبين لك ان المرشم بالصور المعقولة شيء

جسم ولا في جسم وان المرشم بالصور التي تليها قوة في جسم او جسم

فانت تعلم ان شعور القوة بما يدركه هو ارتسام صورته فيها وان

الصور اذا كانت حاصلة في القوة مع عدم ادراك القوة اياها كانت

عند ما عاودتها النفس اليها هل يكون قد جدد غير مثلها فيها

اذ لم يكن الصورة المعدومة قد زالت عن القوة المدركة واما القوة

الوجه الرابع للحوان يقدر ان يقع هذا الزوال على وجهين احدهما

ان يزول عنها وعن قوة اخرى ان كانت كالخزانة لها والثاني ان

يزول عنها وتبقى في قوة اخرى هي لها كالمرآة وفي الوجه الاول

لا تعود للروح الا بتجسيم جديد وفي الوجه الثاني قد يعود بلوح

مطالعة الحواس والنفاث اليها من غير تجشم كسب جديد ومثل

هذا لم يكن في الصور الحالة المستحفظة في قوة جسمانية

فيجوز ان يكون الزمن لها مناف عضو او قوة عضو والذهول عنها

لقوة في عضو اخر لاحتمال اجتناء ونحو اجسامنا الهرمة واذا

واعرضت النفس عن الى ما يلي العالم الجسماني او الى صورة اخر

صورة وقد يفيد هذا التخصيص معنى عقليا لمعنى عقلي

ان اشتهيت الاان يتضح لك ان المعنى المعقول لا ينقسم

ولاني في وضع فاسمع انك تعلم ان الشيء غير المنقسم قد يقبل

اشياء كثيرة لا يجب لها ان يصير منقسما في الوجود لذلك اذا لم تكن لها

كثرة ما بانقسام في الوضع كاجزاء النقطة لكل الشيء المنقسم الكمي

تخلفه الوضع لا يجب ان يقارنه شيء غير منقسم وفي المعقولات محال

غير منقسمة لا محالة والا كانت المعقولات انما يلتئم من مبادئها غير

مشابهة بالعقل ومع ذلك فانه لا بد في كل كثرة مشابهة كانت غير

مشابهة من واحد بالعقل واذا كان في المعقولات ما هو واحد

وتعقل من حيث هو واحد فانما تعقل من حيث لا ينقسم فاذن

فيما ينقسم في الوضع وكل جسم وكل قوة في جسم منقسم

امور المقدس

الاتصال

المحل المتصل الذي كان اولا كان المادة التي كانت تحاذي بها جانب

القدس قد اعرض بها عنه الى جانب الحس او الى شيء آخر من

الامور القدسية وهذا انما تكون للنفس اذا اكتسبت ملكة

هذا الاتصال عليه قوة سمي بها العقل الهيولاني

قوة كاسبة هي العقل بالملكة وقوة نامية الاستعداد لها

ان يقبل بالنفس الى جهة الاشراق متى شاءت بملكة متمكنة

وهي المسماة بالعقل بالفعل كثرة تعرف النفس في الخيالات

الجسمية وفي المثل الصورية التي في المصورة والذاكرة بانتقاء

القوة الوهمية والفكر بكسب النفس استعدادا نحو قبول

النفس الجوهر المفارق لمناسبة ما بينها لتحقق ذلك مشاهدة العال

وتأملها وهذه الخواص هي المخصصة للاستعداد والتمام لصورة

ولعلك تقول قد يجوز ان يقع للصورة العقلية الواحدة بالنوع

وقد اجزا متشابهة فاسمع الان كل واحد من القسمين

المتشابهين شرط مع الاخر في استتمام الصورة العقلية فهما مثالان له

مباينة الشرط للمشروط وايضا يكون المعقول الذي بالفعل بشرطه

محالا ان يقبلها وايضا فانه قبل توقع القسمة يكون قابل الشرط فلم يكن

معقولا فان لم يكن شرطا فالصورة المعقولة عند القسمة اغرب

معقولة مع البرهان على انها ليست معقولتها الا بالقوة وقد رضيا بالصورة

المعقولة صورة مجردة من الغواشي المادية فانها هي ملاقية بعقلها

وكيف لا وهي عارية لها حسب ما قد رفت انفا منه بلا فاصل فان

القسمة هو حافظ النوع الصورة ان كان متشابهة فالصورة التي

جزئاها متساويان بعد قسمة غريبة من جمع الوجوه في وضعها

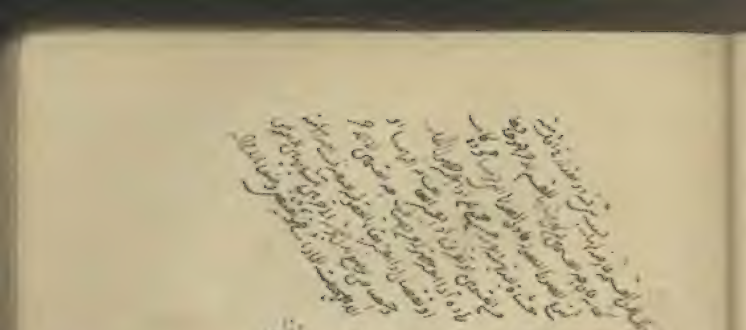

بوضع ملاصق في الصورة المفروضة واما الصورة المنسمة فانها

مقصورة بملاحظة النفس اجزاءها جزئية متساوية الوضع مقارنة لها

غير بارحة الى ان يكون رسمها وسمها في ذهن وضع وقبول انفسنا

او لعلك تقول ان الصورة العقلية قبل القسم

بانضافة زوائد معقولة اليها فسمه المعنى الحسي الواحد بالفصول

الموجودة المعنى النوعي الواحد بالفصول العرضية المصنفة

اينجوز ذلك ولكن فيه يكون الحاق كل بكل بجعل صورة اخرى ليس

جزءا من الصورة الاولى فان المعقول الجنسي والنوعي لا ينقسم

فانه في معقوليته الى معقولات نوعية وصنفية بل يخرج بها

حاصل المعنى الواحد الجنسي او النوعي ولا يكون نسبتها الى

المعنى الواحد المقسوم نسبة الاجزاء بل نسبة الجزئيات

لا شك ان وجوده على يد غير وجوده على يد واحد وجود ذلك المعنى
الموجود لا يخ اما ان يكون بحيث ينال الحس او لا يكون فان كان بحيث ينال الحس
فحس بعد ان يتجرد عن المواد التي بها ما يدرك الحس بحس وهذا عجيب
وان كان بحيث لا ينال الحس فاما ان يتجرد ايضا عن المواد بحيث لا يكون
اصلا بحس بل ولا يتخيل الا انه لا شك ان كل محسوس وكل متخيل فانه يختص
لا محالة بشيء من هذه الاحوال واذا كان كذلك لم يمتنع ان يكون ثمة مال ليس
فلا يكون مقولا على كثيرين مختلفين في ذلك المال بل ذات الانسان من حيث هو
واحد بالشخص فهو من حيث حقيقته الاصلية التي لا يختلف فيها الكثرة
غير محسوس بل معقول فرق وكذلك المال فانه كل ما
من يقول ان الانسان ملك اما اولا فلان من حيث الاعضاء من حيث
وما يجب بحق ذلك ومن حيث هو كل فمحسوس منه وهو ان المال

في كل عضو وكل ما ذكرناه او نقشه كما في الانسان نفسه
كان كل موجود بحيث يدخل في الوهم والحس كان الحس والوهم يدخلان
في الحس والوهم ولكان العقل الذي هو اكمل منهما يدخل في الوهم ومن بعده
هذه الاصول فليس شيء من العسل والمحل والوصل والعصب والشحم
والجبن مما يدخل في الوهم والحس وهي من جملة الامور المحسوسة فلذلك
يوجد اذا كان خارجا الذات عن جزئيات المحسوسات وملائقها
كل حق قائم من حيث حقيقته الذاتية التي هو بها حق انه متغير واحد غير منقسم
فكيف ما يكون كل حق وجوده الشيء قد يكون معلولا باعتبار
ماهيته وحقيقته وقد يكون معلولا في وجوده والمثال ان الجسم الذي
بالمثلث فان حقيقة تعلقه بالسطح والخط الذي هو حده وهو ما
من حيث هو مثلث وله حقيقة المثلثية كانها اعطاه المادة والصورة

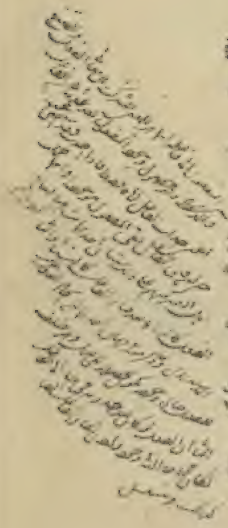

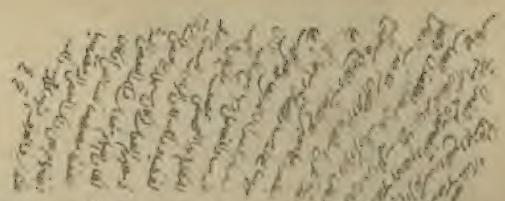

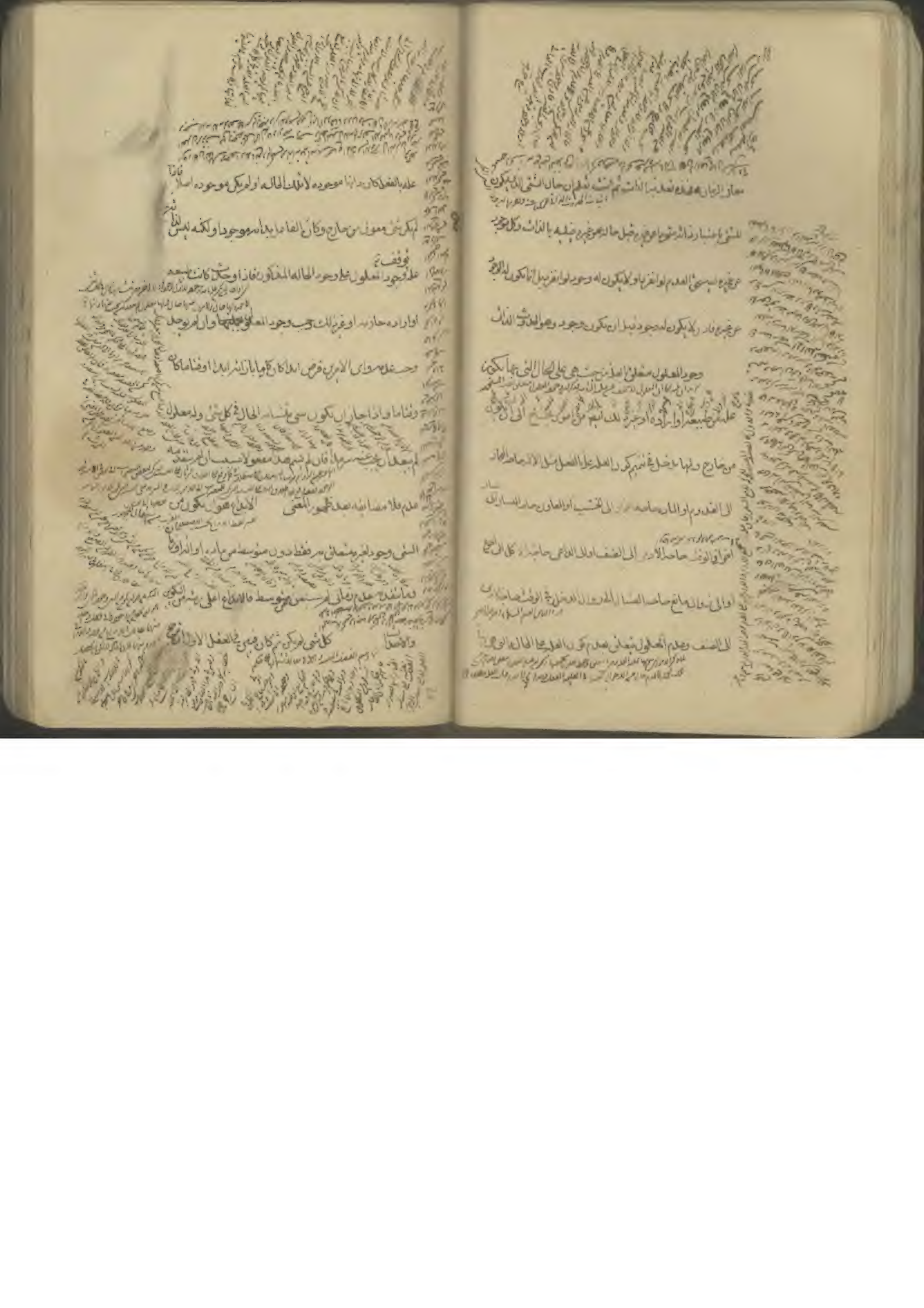

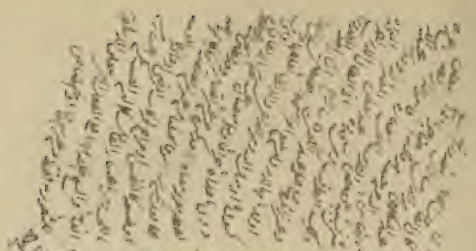

ولا يجوز ان يسع ارادة محدثه الا للداع ولا ان يسع حدوثا وكذلك

ان يسع صفة او عرض للا محدث حال وكيف يسع ارادة الحال

محدوث وحال ما لم يحدث كان ما شأنه ان يحدث له التحدث وصف

لم يكن ثم كان حال ما لم يحدث وشأنه حالا واحدا مسمى على ما

سواه حدث التحدث لا يسع ولا يجوز ان يسع الا خصص من الفعل وما

يفسر ذلك ان يقول لم يحدث الا ما حدث والذي كان يكون له لو كان فرق ما ذكرنا

او يقول لم كان قيل قالوا فاذا كان الداعي الى الفعل واجب عن

الحدوث وهو كون المعلول مسبوق العدم لا محالة فهذا الداعي

ضعيف فاذا انكشف الذي الانصاف ضعفه على انه قائم في كل

حال ليس في حال اولى بايجاب السبق منه في حال واما كون المعلول

ممكن الوجود في نفسه واجب الوجود بغيره فليس بناقض كونه

منعا فيه نظر منع في الوجود قالوا وذلك مع حال لم يكن عليه

حاضرة لا جزء منها معافاتها في حكم ذلك وكيف يكون ان يكون حال من صفة

الاحوال يوصف بانها لا يكون الا حدثا لا تكون وصفة

حالا فاذا لم يقطع بها الا بانها لم تكن ثم تحدث وبهذا ذلك الا حوال

وكيف يزاد على ما لا نهاية له ومن هولاء من قال العالم جسم

حين كان اصلح لوجوده وهذا من قال لا بد لوجوده الا حيز واحد وهذا

من ذلك لا يعلى وجوده حيز ويشغل حيزا بالفاعل ولا يسأل

ثم فهولاء هولاء وبازاء هولاء قوم من الفلاسفة يوجدانه الازل

وهولون واجب الوجود بذاته واجب الوجود في جميع صفاته

واحواله الاولية له وانه اوجد في القدم الصريح حال الاولية منها

ان لا يوجد شيئا او لا يشاء ان يوجد شيئا اصلا وحال خلافها

دائم الوجود بحسب ما يعتبر ما هو عليه ان يكون الصانع اولا

الوجود غير مختلف النسبة الى الاوقات والاشياء الكائنة عنه كونا الى ما

يلزم ذلك الاضطرار وبعد اذ ما الا ما يلزم من اختلافات يلزم منها تبع

الغير فهذا هو الذي هو الحق الاختيار بفعله دون هوان بعد ان

تحمل واجب الوجود في الغايات وصيانها وفي الترتيب

اعرف ما الغني المطلق الذي هو الذي يكون غير متعلق بشيء

عنه فله في امور ذلك شيء ذاته وفي هيئات ممكنة من ذاته وفي هيئا

كماله اضافية لا يفتقر احتاج الى شيء مما يحتاج عنه حتى يتم له ذاته

او حال ممكنة من ذاته مثل سكون او حس او غير ذلك او حال لها

اضافية ما اكمل او عالمية او قدرة او قادرية هو فقير محتاج الى الكل

اعلم ان الشيء الذي انما يحسن بان يكون عنه شيء اخر ويكون

ذلك اولى واجود من ان لا يكون فاذا لم يكن ذلك عنه لم يكن ما هو

اولى واحسن به مطلقا وانه لم يكن ما هو اولى واحسن به مضافا

فهو مسلوب كمال ما يقتضيه الى آخر فاقبح ما يقال من ان

الامور العالية يحاول ان يفعل شبيه ما هي هي لا اريد لك احسن بها

ولكون بعيدا للجهل وان ذلك من الخاسس والامور اللا نفيسة بالاشياء

الشريفة وان الاول الحق شبيها لاجل انه وان لفعله اليه افقر

ما الملك الملك الحق هو الذي حقا ولا يستفيد عنه شيء في

شيء وله ذات كاملة لا منه او من ذاته فكل شيء غيره فهو له محاولا وليس له

الى شيء نفر اعرف ما الجود الجود افاده ما ينبغي لا لعوض ولعل

من يجب السكوت ولا ينبغي له ليس بجواد ولعل من يجب ليستعوض معاملا

وليس بجواد وليس العوض كله عينا بل وغيره حتى الثناء والمدح والاخلاص

من المذمة والتوصل الى ان يكون على الاحسن او على ما ينبغي فيجاد
يقتضيها او يحسن به ما يفعل نحو مستفيض غير جواد فالجواد الذي
هو الذي يفيض منه الفوائد لا لشوق منه وطلب فضيلة الشيء الجواد
واعلم ان الذي نعقل منا اولا لم يفعل فيجب ان لم يحسن منه فهو ناقص
مرفول مخلص والعالي لا يكون طالبا امرا لاجل الساقط حتى يكون
ذلك جاريا منه مجرى الغرض فان ما هو حتى الفعل ينبغي عند الا
عن نقيضه ويكون عند الخيار اما اولى واوجب حتى انه لم يصح ان يقع
فيه اما اولى في نفسه واحسن ثم لم يكن عند الفاعل ان لم يفعله واما
اولى به واحسن لم يكن عرضا فاذن الجواد والملك الحق لا غرض له
لا غرض له في الفعل كل واحد حركة بارادة فهو ينوع احد الاغراض
المذكورين الراجعة اليه حتى يحسن فعلا او مستحقا المدح فاعلم

عود ذلك فنقول اجل ان الحركة والارادة اعلم ان ما يقال
من فعل الخير حتى في نفسه لا تعلق له في اختياره الغير الا ان يكون
الاتيان بذلك الخير هو صدوره وتركه ويكون تركه بعض ما فيه
وسببه فكل ذلك صد الغير لاجل طلب محاصا الاعلى
ان مثل النظام الكلي في العلم السابق مع وجه الواجب الاتي بعض
ذلك النظام على رتبته وفي تفاصيله معفوا لا فيصابه وذلك
هو العناية وهذه جملة سبيل من تفصيلها قد بين لك
ان الحركات السماوية فقد تتعلق بارادة كلية وبارادة جزئية وتعلم
ان مبدأ الارادة الكلية المطابقة الاولى يجب ان يكون ذاما عقلية مفارقة
فان كان مبدأ الجوهر بعضها لم يصح بها فقر وكانت ارادة ما
الغاية المذكورة وانت تعلم ان المراد الخاص بما محدود وتعلم ان نقطة

من ذلك الجسم بتلك القوة يجب ان يحركه اكثر من ذلك المبداء

المفروض فيه الزيادة التي بالقوة في الجانب الاخر فيصير الجانب الاخر

مناسبا ايضا هذا محال

ان كان شيء ما يحرك جسما ولا يماسه

في ذلك الجسم كان قبول الاكبر للتغيير مثل قبول الاصغر يكون

احدهما اعني والاخر انواع حتى معاوقا اصلا

القوة الطبيعية لجسم ما انما تحرك جسما ولم يكن في جسم ما معاوق

اصلا فانه يجوز ان يعرض لذلك السبب لجسم تفاوت في القبول بل عسى

ان يعرض لذلك السبب القوة القوة في الجسم الاكبر اما كانت

تشابه القوة في الجسم الاصغر حتى يوصل من الاكبر مثل الاصغر

تشابهت القوتان بالاطلاق فانها في الجسم الاكبر اقوى واكثر

بالقوة شبيهة تلك وزيادة نقول لا يجوز ان يكون في جسم

من الاجسام قوة طبيعية تحرك ذلك الجسم بلا نهاية فالقوة

المحركة للسماء غير مماسة وغير جسمانية فهي مفارقة فقبله

فهي محركة هي مفارقة

لعلك تحول بعد السماء محركا غير مفارق وقد كنت صححت قبل

ان يكون المباشر للحركة امرا مفعلا مفارقا صورة جسمانية ان

ان هذا الذي يجب هو جزء اول ويجوز ان يكون الملاصق للمحرك

هو جسماني

ولعلك تقول ان جاز ان لا يحرك

المحرك الاول فلكن لغيره المحرك فاسمع اعلم انه يجوز ان

يكون محرك غير متناه المحرك غير متناه سببا اخر متصل غير

الاخير وكان غير متناهية لا على انها بصدد عنه لو امر دل على

لا بد ان يتصل غير ذلك السبب الاول ويتصل واعلم ان جوانا

الغير المماسة غير الساكن الغير المتناهي والساكن الغير المتناهي على سبيل

تدرك ان يعلم ان الاجسام الكرية العالية افلاكها وكواكبها كثيرة العدد

ويلزمك على اصولك ان يقدر ان لكل جسم منها كان فلكا محيطا الا

مثل الشمس اوكذا اشباهها مما هو كثير مستدير يرى على تقبيه

لا يتبين الهلال في ذلك حين الكوكب وان الكواكب تسهل حول الارض

الافلاك التي هي مركوزة فيها الكواكب تحرك الفلك الحامل لها حركة

ذلك قصر الفلك الحامل لها حال الكوكب في حركته الخاصة واذا

وحال عطارد في وجه واستقامة بحسب اختلاف وجه حركة

الكواكب اذا حركات فلك ويوم لم يعرض ذلك لان وضع الفلك

كلها في سبب الكوكب الشرقية التشبيهية على نفاس واحد ولم

انه ليس يجوز ان تتوارد اشكال ان السافل منها معشوقة الحامل

ما قولك وفقك الله لم اختلفوا في اجرامها وحركاتها وما استدلوا بالطبع

الاول

فلا يجب معه ما يملأه ان كان معلولا بل يجب واما اذا لم يكن علة

بل كان مع العلة يجب ان نسميه هنا وسطا الداخل وجود الملأ

الذي فيه لا نسلم هنا ما سبق ذكره اصلا واما الذي فانا نكون

للعلة لا لما ليس بعلة بل يكون مع العلة بل نقول ان الخلاء والخوي جميعا

معا من جميع

او لعلك تريد فنقول اذا اخرج على الاصل

التي تقدمت انه توجد من غير جسم حاو واخر غير جسم يوجد فيه هذا الاخر

الخوي فيكون وجوب الخلاء مع وجوب الغير الجسم الاخر بالذات

والكون الخوي معلول لغير الجسم الاول فانه اذا اعتبر له معه هذا

الاخر كان بهذا الوجه في حال ما يجب الخلاء فالخوي فكر فيه ان

هذا هو الطلب الاول عند الخصم وجواز ذلك فيه فان الخوي انما هو

هو بالنسبة الى الاخر الذي هو عليه وذلك القياس لا يخرج فيه

كان واجبا مع وجوده فقد بان انه يكون ممكنا مع وجوبه وان كان غير واجب لنسبته

فهو ممكن في نفسه واجب بعلته فالخلاء غير ممتنع بل اشرنا بل سبب وقد بان

ممتنع بذاته ليس شيء من السماويات على الاطلاق والخوي فيه واما ان يكون

الخوي عليه لما هو اشرف واخوى واعظم منه اعني الخلاء فيه

وانما تقول هذا على اصل الجسم الخلاء

غير جسم فلا امكان ان يقول انه يلزم من غير الجسم حاو وخوي سواء كان

غير واحد او غير اثنين ولا محالة ان امكان الخلاء مع وجود الملأ

قد تعرض هذا كما بينا فيما مضى ذكره لانك تقول الخلاء وجودا

على قبل وجود الخوي فاسمع واعلم ان الخلاء انما كان وجوده

بعد امكان الخوي فكون الخوي مع امكانه حين يوجد يوجد مع السبع

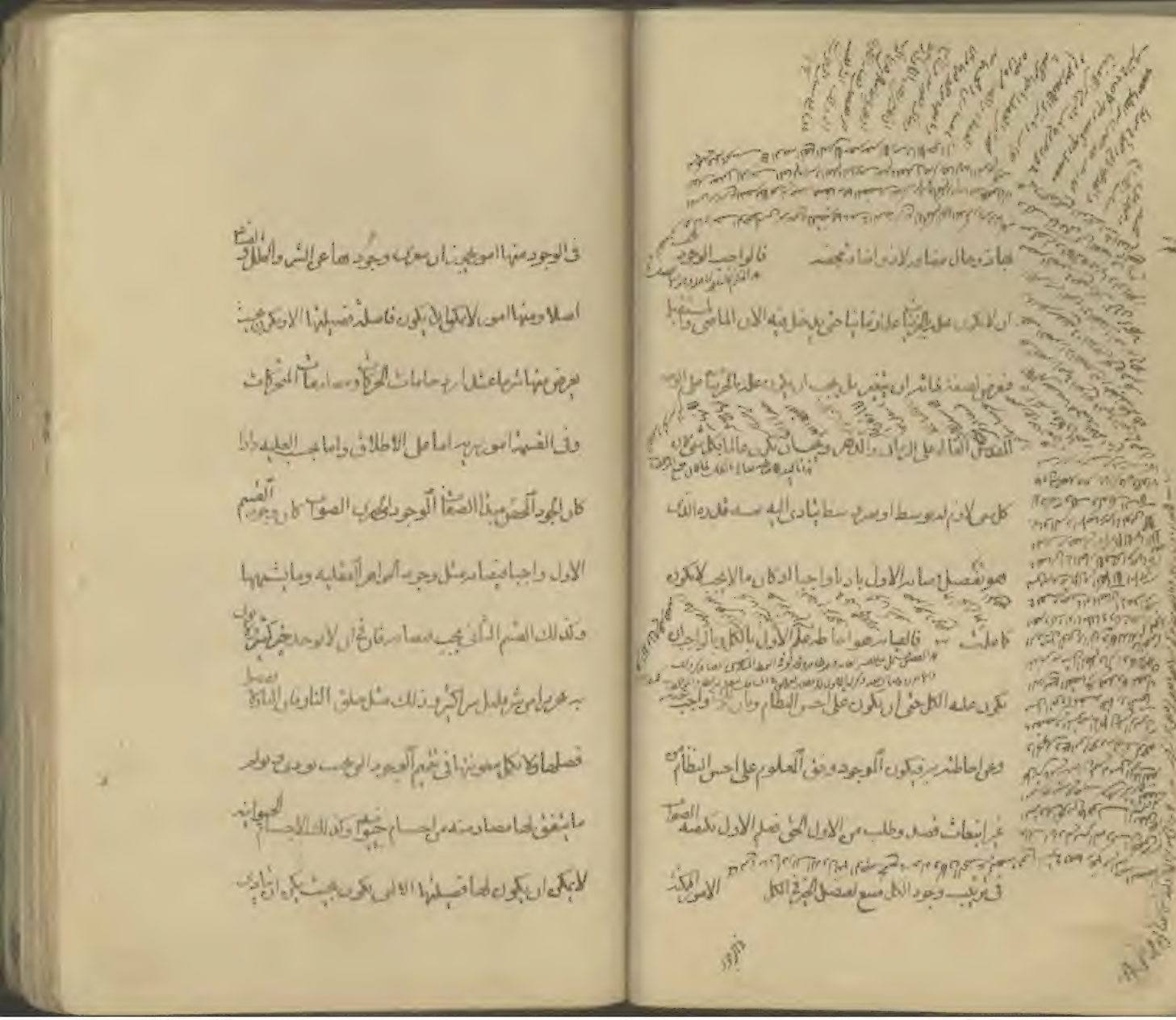

من حال الانعام بل كيف يمكن ان يكون الانتقال الى الاخر بسبب

ان اللذة هي ادراك وبل لوصول ما هو ملائم

المدرك كمال حيث هو مدرك وبحيث هو كذلك والالم ضد ذلك والعدم

ما هو عند المدرك الغير المشعر وقد يختلف الجزع الشرعي بحسب الناس

فالنفس الذي هو عند الشهوة هو جزء مثل الطعم الملائم واللمس الملائم

والذي هو عند الغضب هو الغلبة والقهر هو عند العقل

فتارة وباعتبار فالمحمود وتارة وباعتبار فالجميل ومن العقل اسم الكمال

وجود المدح والحمد والكرامة والجلالة فان هو من العقل في ذلك

وكل جزء من اجزاء الكمال الذي يقصد ذلك باستعداد

الاول وكل لذة فانها بازاء كمال شعوري وبادراك موجب

كذلك

ولعل ظاهر بعض ان من الكمالات والخيرات حالا

بد الا اللذات التي تتم بها سعادته مثل العلم والسلامة ولا بلذة

بها ما بالذات والحلو يجوز ان يجاب بعد المسامحة والتسليم ان الشرع كان

حصولا شعوريا جميعا ولعل الحصول اذا استقر لم يشعر بها

على ان المريض والوصب عليه عند الوجوب الى الحال الصحة

معا يصير عوض الشيء لذة عظيمة اللذة بعد ما تصير

كراهيته بعض المرضى الحلو فضلا ان لا يشتهي اسما

والسبب ذلك طاعنا فيما سلف لانه لم يجز ان ذلك الكمال الذي

بشعور نفسي بحيث هو حي اذا اريد ان يستغرق الشعور

مع عزوبه عنه ان الطعم يجوز ان يقال ان الذي هو ادراك

كذا من حيث هو كذا ولا شعور ولا ضد الذي فاذا ما لم يكن

فارغا لم يشعر الا بشيء اما غير الشيء فلا يعلم اذا ما

هو الحركة الى العدم بعد الامر اذا كانت الصورة منتقلة من وجه كما

في الجسم الغير المتنقل من وجه كما ينبغي ان يكون منتقلة الحس تلك

تمام المثل الحسي للامر الحسي فكما مثلنا فاره قد مال سماما وفارش

ما الحسي سمي امره والاول عاشق لذاته معشوق لذاته عشوق

ره اول حسي ولكن ليس لا العشق من غير بل هو معشوق

لذاته من ذاته ومن اشباهه بغير وسيلة الشهوة ودليله انهم من

حيث هم مشاهدون بدوهم الجواهر العقلية القدسية مطلقين سبب الى الاول

الحق خلال السالمة من حلس او لباس القدسيين شوق واصل هذه النفوس

نفوس فيه موجودة هي حس الربوبية والسعادة على حسابهم من

سلوها النفوس الموجودة في عالم الطبيعة المحرسة التي لا تخلو

لوثها المكونة فما اطرت في الامور واصلها وحدث

لكل شئ من الاشياء الحسية كالاعصة وعشقا الربا والمبعاع

او اراد الصعداء فاقرر صدره من الصباء الاولى على الغرار الذي صح

بعد عبارة هذه جملة وبحث الامور المفصلة لها مفصلا

في مقامات العارفين ان للعارفين مقامات ودرجات

خصوص لها خصوص الدساد ون غيرهم فكانهم وهم في حلات

من ابدانهم قد نصوها وعرجوا بها الى عالم القدس ولهم امور حسية

تبهرهم امور ظاهرة عنهم يستكثرها من يتلوها او يستكثر امن يرويها

وفي نفسها عليك الجناح الملحة واداوقع سمعك فيما امر عبد سيده عليك

فيما يسمعه صه لسلاما وانسال فاعلم ان سلاما ان مثل ضرب لك

فارسا الامثل ضرب لك وجعلت في الفرقان اركب من اصلاب حلائل

ان اخص خواص الخواص المعرض عن متاع الدنيا وطيباتها غير

باسم الواحد والمواحد كما فعل العباد من العمام والعباء وغيرها
يعني باسم العابد والمتعبد يكون في مجالس الحروف مساويا
لشروق شمس الحق في سر يخص باسم العارف وقد ذكرت من وجد مع
الوجد عند الغائبين غير العارف معاملا ما ذكرناه
بمتاع الدنيا متاع الآخرة وعند العارف عوارض عما تعمل سره عن الحق
ويكون على الشوق عن الحق والعباده عند غير العارف معاملا ما كانت
تعمل في الدنيا لأجل الشوق إلى الآخرة من الآخرة والجنات وعند
العارف رياضة ما تحمله وتقوى عنه الوجود والتجلد الذي يعقبه
عن حجاب الغيب والحجاب الحق فتصير له الستر الساطع حتى يسقط
الحق الإشارة عن فحوى السر إلى السر الشروق الساطع ويصير ذلك الاستغراق
فلا يبقى السر الساطع إلى تعبير الحق عن ذلك مع سمع هذا

لم يكن بكلمة مرطا في سلك القدس لما كان الآن

محب عمل وحده بأمر نفسه الا بمشاركة اخوه من حيث حسه
وبهاؤه وضوءه وبعارضه عرياني عليها مع كل واحد منها الصاحد
عن حكم لولاه معه لا يرجع على الواحد كثيرا وكان ما تعبد
ان امكن وجب ان يكون بان الناس معاملا وعلى خطه شرع
سارع مصدر استعمال الظاهر لاختصاص بآيات تدل على ان
من عند ربه وجب ان يكون الحق والسعي جزاء من عند الله
الخير وجه معرفة الحارس والسارع ومع المعرفة سبب صافية
المعرفة ودرجة علم العباده المذكوره للمعبود وكيف
علمهم استحقاق التذكير بالذكر وحي اسرعت الدعوة الى العدل
المصلح لجموع النوع ثم ربط لمستعملها بعد النفع العظيم في الدنيا

الاحوال الظاهره وقد يحصل بعضها بمرور الزمان في كل شئ لا يزيد خطوه

من العشار الاول واقرب الى ان يكون فيه مثل ما عهد عليه بعد اه

وقد يختلف هذا باختلاف عادات وقد يختلف هذا في عادات مختلفه وفي

والعارف بما فعل بما صار اليه يعمل كل شئ بقدر في علم من لا يكلف و

والكلف ان يعمل الكلام ما لا يفعله والحرج محله ان لم يعمل

التكليف جعل جناب الحق عز ان تكون شريعته لكل احد او يطلع

عليه الا واحد بعد واحد ولذلك فان ما يشتمل عليه من الفرائض

المفصل بعضه للحصل فرض عين واسماء عليهم نفسه لعلمها الانبياء

وكل بحسب ما حمل في اسرار الايات اذا

بلغك ان عارفا امسك عن الغوص المرة بعد اخرى غير معتاد

فاصبح بالقبول الصدق واعرف ذلك من ذاهب الطبيعه

الشهوه

ذكر ان القوه الطبيعيه التي فينا اذا شعلت

عن تحريك المواد المحموده حصل المواد الرديه اكثر من المواد المحموده فلسلط

العلل عليه عن البدن فربما سمح عن صاحبها العدا مدة طويلة او اسرع

منيته في حياته بل عسر بل يستحيل دفع ذلك الا بحفظ الحمية

الصبر فاذا ال الامر الى الصبر فقد يسقط منها هيئات الى حمية بدنيه

كما عهد من اجتناب السائد الى الغرب الذي به هيئات الى راحة النفس

وكما ان تعلم ما عدى مستند الى الخوف لخوف من سقوط التمام

وضار الهضم والخوف عن افعال طبيعيه اذا راعت العضو

المطمئنه قوى البدن اعتاد سلف المصرع في مرماها التي يرجع اليها

اجمع اليها او لم يجمع واذا اسدت اعتادت اشد الاعتياد فاسد الاشتغال

عن الجهه المولى عنها وقصد الاعمال عنها الطبيعه المسورة الى حمى

النفس النباتيه فلم يقع من الخلل الا دون ما يقع في حال المرض كيف

لان المرض لا يقوى على التغيير الى الخبث وان لم يكن لطرف الطبيعه

ومع ذلك تفي اصناف المرض ضار مسقط للقوه لا وجه لذكر حال

الاعداد المذكور فيه للعارف ما الذي يمنع من اسعال الصفير عن

المادة وزياده امر يؤدي فقدان محلل سوء المزاج الحار وفقدان المرض

الحار المقوه وله بعض ثالث وهو السكون البتي حال من حركات

الدم وذلك هو للعس والعارف اذا لحظها قوته فليس ما يحكل لذلك

من ذلك بضار لمن يحب الطبيعه اما بالجمله ان عارفا في

يقوه صلا او خريكا او حركه يخرج عن وسع شاء فلا يسلم بكل

الاسكار فقد فقد الى سبيه سلامه في اعتبارك بكل الطبيعه

قد تكون للانسان وهو على اعتدال من اجوا الرجل من الجنه

محمود المهم يخرج عن عسر ما كان مسهولا كما يعرض لعند خوف

او حزن او عرض لنفسه هيئه ما فقضاء مهيج حتى يسعل

نكسه عوده كما عرض له في الغضب او المنافسه وكما عرض لعند

المعتدل هو الفرح المطرب فلا عجب لو عرض للعارف هذه كما عرض عند الفرح

فاول القوه التي لها سلاطه عند عروه كما عرض عند المنافسه

فاستعمل هواء حسنه وكان ذلك اعظم واجسم مما يكون في غضب او طرب

وكيف لا وتصريح الشيء وصيدا القوى واصل الوجه

ان نار واحد هو عيف فما معدما سرا وجد يوم فصلا ولا

علمك الانسان يسر فان لذلك وجه الطبيعه اسبابا معلومه

الفرح والغاس معطاهان على ان للنفس الانسانيه

العيب سلاما في حال المنام فلا مانع من ان يعرض مثل ذلك في حال

ايضا شيء اخر وهو ان النفس ايضا بقوة الحركة الصورية تحاكي
من ذاتها التي لها الاستيلاء اذا استمكنت النفس من ضبط
الحس الباطن بحفظ ما حازت الحواس الظاهرة ايضا ولم يبادرها
الى النفس ما يشغله فقد يشاهد نحو من الاحلام والمرض
صورا محسوسة ظاهرة حاضرة ولا سبيل لها الى محسوس خارج
فكون اسبابها الذي من جانب خارج باطل اذ ليست مؤثرة من
باطن الحس المشترك فقد بقي ان يكون من الصور الحافظة بعد الفصل
والنوم كما كانت ايضا بعض في معدن الفصل والنوم من يوم
المشاهدة ما هو بين الرداءة بيان الصارف عن هذا
هذا الانعكاس شاملا لكل حس جاز ان يشغل روح الحس المشترك
برسمه فيه عن خبر كان يرد عن الحال ما ويغيبه عنها وعقله

باطن او وهي باطن يضبط الفصل عن الاعمال مصروفا ويابسه منشغل
بالاذعان اسم للبسيط على الحس المشترك فلا يكون من العضو
لان حركته ضعيفة لانها بالقوة لا بالفعل فما يكون احد الحاسين
هي شامل واحد مرادا عن الضبط فيسلط الفصل على الحس
المشترك فلو حرم فيه الحس محسوسه بساطة النوم شامل
للحس الظاهر شغلا ظاهرا وقد يشتغل ذات النفس في الاصل
ايضا بما يحدث معه الرجاء الطبيعية بسبب مصه للغذاء المريء والطبيعة
المراصد عن الجزئيات الاخر الهدايا وقد دللنا عليه فانها الى ان
يأخذ نفسها بفعل الطبيعة عن اعمالها شغلا ما على ما بينه
عليه مكون من الصواب الطبيعي ان يكون للنفس احداث ما الى ما
الطبيعة شامل على ان النوم اشبه بالمرض منه بالصحة وانا

كذلك كانت القوى المخيلة الباطنية قوية السلطان ووصل الحس
المشترك معطلا ملوحا عليه المحسوس المخيل شاهدا فيرى في المنام احوالا
تحاكي المشاهد واذا استولى على الاعضاء الرئيسة
مرض اعدى النفس كلها الاحداث الى جانب المرض وشغلها بذلك
الضبط الذي لها فضعف الفضائل ولم يمكن ان يلوح الصور المخيلة
في لوح الحس المشترك لعبوس احد القابلين كلما كان النفس اقوى
قوى كانت افعالها نحو المحاذيات اقل وكان ضبطها للمحاذيات اشد وظاهرا
ما الامر كان ذلك بالعكس وكذلك كلما كان النفس اقوى نحو
كان اشد تعاطيا للشواغل التي كان تعمل منها للمحاذيات الاخر
وفعلها اكمل ما كانت تلك القوى كان بعد النفس بها قويا ميراثا كان
مرتاضا كان يحفظها من مضادات الواردة ونصرفها في مناسباتها اقوى

اذا فات الشواغل الحسية وبقيت سواغل افعال النفس
ان يكون للنفس فرصة تخلص من شغل المحل الى الحاق القدس فتحس
بها حس من ليس فاتح الى عالم التخيل وانما حس في الحس المشترك
وهذا حال النوم او في حال المرض وما شغل الحس وهو التخيل
فان المحل قد يوهن المرض وقد يوهنه كثرة الحركة لتخلل الروح الذي
هو الناقص الى سكون ما وفراغ ما ممن النفس الى الحاس الاعلى
فسهولة فاذا طرا على النفس بعض ما يزعج التخيل اليه ويلهاه ايضا وذلك
اما لمسه من ذلك من زلك الطارئ وحركه هذا المحل بعدا
وهذه فاذا سريع الى مثل هذا البدء واما لاستحكام النفس الطبيعية
لطبعا فانه معاون للنفس عند امتثال هذه السواغل فاذا فعلت
الفعل حال ترجع السواغل عنها فحس في لوح الحس المشترك

واذا كانت النفس قوة الجوهر تبع للحواس المعادة لها
ان تبع لها هذا الحابس والامساك فى حال البقاء وبما يؤول الامر الى
الذكر وبقاء ذلك وبما استحق الانسان فى الجبال الشرايا وانما
واعصاب الجبال ولوح الحس المشترك الى حيث وسم ما انتقش فيه
منه لاسيما والنفس الناطقة مطاوعة لغيرها وبمثل ما فانه يعد الوهم
فى المرض والمرور وهذا اولى واذا فعل هذا صار الانسان عالما
مبصرا وهنا او غير ذلك وربما يكون مثالا موقوفا لهيئة او كلاما محصلا
النظم وربما كان فى احوال الرئيسة ان القوة المتخيلة جعلت
محاكية لكل ما يليها من هيئة او كيفية او هيئة حاصلة فى النفس من
الوجه اولى ضده وبالجملة اما عنه سبب والحس لسبب
حتى لا محالة دان لو فصلها غيرها عنها ولم يكن هذه القوة على

هذه الحالة بكل لما ما سمعت من ترى اعمال الفكر مستخدما للمجدد
الوسطى وما عرى مجاريها برجه وفى بكر امور بعده وفى مصالح اخرى
فهذه القوة بتجريبها كل يسامح الى هذا الاعمال او تضبط وهذا الضبط
اما القوة من معارضة النفس او لشدة جلاء الصور المنقشة فيها
حتى يكون هو لها شديد الوضوح منكرى المثل وذلك صادف
عن الشدة والمرح وشاذ بالجبال فى موقف ما لوح فيه بقوة
وكما يفعل الحس ايضا ذلك فالاثر الرجعانى السالح للنفس
فى النوم والبقظة فقد يكون وضعها فلا اهل الجبال والذكر ولا يبقى
لما وجها وقد يكون اقوى من ذلك حتى الجبال الا ان الحال تبقى
فى الاعمال وهل هى الامر هلا تضبط الذكر وانما تضبط انكرها
المحل ومحاكاته وهل يكون قوة واحدا ويكون النفس عند بلغه

ومن بلغ موضوبطاعة الله تعالى اوثب ويصول الاحاد
الصلطلة احدوكا لمل من الصدان ودبا اعار على ذلك الاسا
في الكلام المسلط والابهام المسمى المجاز بها فيه شجر وند هشم
واذا استبد وزال الوهم بذلك الظل له بلسان يعرض ذلك الا
صار تكون لها العين مرآة من على ثوب وثاوة تكون سبيا اصطاب
موحى او هشام عاب يكون بواى شئ لبصره كما وحى فشاهد صوره
العيب مشاهدة اعلم ان هذه الاشياء ليس سبيل القوى
والشهادة لها انما هو طون انكاسه صرالها من امر عقلية فقط وان كان
ذلك امرا معتمدا لوكان ولكنها عارب للاقتصاد اسبابها ومن الشقا
المقصر على الاسعار ان يعرض لهم هذه الاحوال في انفسهم او شاهدها
مرارا من غير ان يعرض حتى يكون ذلك عريزة لهم ان يجب ليكون وسيلة

ودعا

ودعا الى طلب سببه فاذا تصح حسب الفاذن بدواطمات المفصل الى
وجود تلك الاسباب وخضع الوهم ولم يعاود الفعل فيما مر اياه وياه منها
وذلك من احسن الفوائد واعظم المهمات ثم الى لو اقتصرت حرفنا
هذا الباب فيما شاهدناه ومجربا دون ما نصل فناه لطال الكلام ومن لم يتسل في
بالجهاد عاد عليه ان لا يصل في ايضا التقبيل ولعلك قد ينفك
عن العادة فان اصاروا كارها في بعض العادة عاد الى التكليب وذلك
مثل ما بقي ان عادنا اسقى الناس فشقوا واسقى لهم فشقوا
او دعا عليهم فشقيهم وذلوا او هلكوا بوجه اخر دعا لم فقر
منهم الوباء والموباء والسعد والطوفان او جمع لبعضهم سبع لولم
يقع عليه طر او مثل ذلك مما لا باخذة عن المنع الصرح موقف وكما
وان امثال هذه اسبابا في اسرار الطبيعة دباسا في ان افعل يعقل ذلك

بسم الله الرحمن الرحيم

ورتبته على مقدمة ومقالات وخاتمة منها
بحيل التوفيق واهب العقل ومتوكلا على وجوده
المفيض للخير والعدل انه خير موفق ومعين

فنقول ان ماهية المنطق وبيان
حاجته اليه العلم اما تصور فقط وهي حصول
صورة الشيء في العقل او تصوره مع حكم وهو اما
ان ادراك ايجابا او سلبا وبقال للمجموع تصديق
وليس الكل من كل منهما بديهيا والا لما احتجنا

شيئا ولا نظريا والا لدار او تسلسل ولذلك
بديهيا والا لاستغنى عن تعلمه ولا نظريا والا لدار او
تسلسل بل بعضه بديهي وبعضه نظري مستفاد
في موضع النظر موضوع كل علم ما يبحث فيه
من عوارضه التي يلحقه لما هو اي لذاته او لجزئه اولما
يساويه وموضوع المنطق المعلومات التصورية
والتصديقية لان المنطقي يبحث عنها من حيث انها
توصل الى تصور او تصديق ومن حيث انها توقف
عليها الموصل الى التصور كلها كلية وجزئية ذاتية
وعرضية وجنسا وفصلا ومن حيث يتوقف عليها
الموصول الى التصديق انها توقفا قريبا كلها تعينه

ونقيض قضية واما تو فقا بعيد لكونها موضوعا
ومحمولات وقد جرت العادة بان يسمى الموصول
الى التصور تصورا والموصول الى التصديق
حجة ويجب تقديم الاول على الثاني وضعا لتقدم
التصور على التصديق طبعا لان كل تصديق لابد
فيه من تصور المحكوم عليه والمحكوم به كذلك
والحكم لامتناع الحكم من جهل احد هذه الامور

فصل ثالثة في المفردات وفيها اربعة

فصول في الالفاظ دلالة اللفظ على المعنى
بتوسط الوضع لمطابقة كدلالة الانسان على الحيوان
الناطق وبتوسط لما دخل فيه تضمن كدلالة على

الحيوان

الحيوان او على الناطق وبتوسط لما خرج منه التزام
كدلالة على قابل العلم ومنعه الكتابة وشرط في
الدلالة الالتزامية كون الخارج بحالة يلزم من تصور
المسمى تصوره والا لامتناع فهم من اللفظ ولا يشترط
فيها كونه بحالة يلزم من تحقق المسمى في الخارج تحققه
فيه كدلالة لفظ العمى على البصر مع عدم الملازمة بينهما
في الخارج والمطابقة لا يستلزم التضمن كما في البسائط
واما استلزامها الالتزام فغير متقرر لان وجود لازم
لكل ماهية يلزم من تصورها تصوره غير معلوم وما
قبل ان تصور كل ماهية يستلزم تصور امتناع
غيرها تم ومن هذا بين عدم استلزام التضمن الالتزام

واما هما فلا يوجد ان الامر المطابقة لاستحالة
وجود التابع من حيث انه تابع بدون المتبوع
والدلالة بالمطابقة ان تصدير منه الدلالة على
جزء معناه هو المركب كزيد الحيوان والا فهو المفرد
وهو ان لم يصلح لان يجزيه وحده فهو الادل كفى
والا وان يصلح لذلك فان دل جزئه على زمان معين
من الازمنة الثلثة فهو الكلمة وان لم يدل فهو الاسم
وحينئذ اما ان يكون معناه واحدا او كثيرا فان
كان الاول فان تخصر ذلك المعنى فيه علما والا فهو
صواطى ان استوت افراده الذهنية والخارجية
فيه كالانسان والشمس ومشككا ان كان حصوله في
البعض اولى واقدم واشد من الاخر كالوجود بالنسبة الى الواجب والممكن وان كان الثاني فان كان
وضعه لذلك المعنى على السوية فهو المشترك كالعين
وان لم يكن لذلك بل وضع لاحدهما ثم نقل الى الثاني
وحان ترك موضوعه الاول فيه فلفظ منقول عرفيا ان
كان الناقل هو العرف العام كالدابة وشرعيا ان كان
هو الشرع كالصلوة والصوم واصطلاحيا ان كان
هو العرف الخاص كاصطلاحات النظار والنحاة وان
لم يترك موضوعه الاول فيه بالنسبة الى حقيقته
بالنسبة الى المنقول اليه مجازا كالاسد بالنسبة الى الحيوان
المفترس والرجل الشجاع وكلفظ هو بالنسبة الى

احترازا ان توافقا في المعنى وتباينا ان اختلفا فيه
واما المركب فهو اما تام وهو الذي يصح السكوت عليه
واما غير تام والتام ان احتمل الصدق والكذب فهو الخبر
والقضية وان لم يحتمل فان دل لفظ الفعل دالة
اولية اي وضعية فهو مع الاستفهام امر كقولنا لحرب ان
ومع الخضوع دعاء وسؤال ومع التساوي التماس وان
لم يدل فهو التنبيه ويندرج فيه التمني والترجي والاستفهام والنداء
واما غير التام فهو اما تقييدي كالجار والمجرور او غير
تقييدي كالمركب من اسم واداة او كلمة واداة
في المعاني المفردة كل مفهوم فهو جزئي حقيقي لامتناع تصوره
من وقوع الشركة فيه وكلي ان لم يمنع من اللفظ الدال عليها
جزئيا وكليا العرض والكلي اما ان يكون تمام ماهية
ما تحته من الجزئيات او داخلا فيها او خارجا عنها
والاول هو النوع سواء كان متعدد الاشخاص وهو
المقول في جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية معا
كالانسان او غير متعدد الاشخاص وهو المقول
في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة كالشمس هو
اذا كان مقولا على واحد او على كثيرين متفقين بالحقيقة
في جواب ما هو وان الثاني فان كان تمام الجزء المشترك
بينهما وبين نوع اخر فهو المقول في جواب ما هو بحسب
الشركة المحضة وليس ضابطه ما يصدق بادنى الكلي المقول على
كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو وهو قريب

ان كان الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشاركهما
فيه الجواب عنهما وعن كل ما يشاركهما فيه كالحيوان
بالنسبة الى الانسان وبعيد ان كان الجواب عنهما
عن بعض ما يشاركهما فيه غير الجواب عنهما وعن البعض الآخر
ويكون هناك جوابان ان كان بعيدا مرتبة كالجسم النامي
بالنسبة الى الانسان وثالثة اجوبة ان كان بعيدا مرتبتين
كالجسم بالقياس اليه وارجع اجوبة ان كان بعيدا ثلاث
مراتب كالجوهر وعلى هذا القياس وان لم يكن تمام المشترك
بينهما وبين نوع اخر فلا بد ان لا يكون مشتركا اصلا او
بعضا من تمام المشترك سماويا له والا لكان مشاركا بين
الماهية وبين نوع اخر ولا يجوز ان يكون تمام المشترك

بالنسبة الى ذلك النوع لان المفرد خلافه بل بعضه
ولا يتسلسل بل ينتهي الى ما يشاركه فيه فيكون فصل
جنس وكيف كان يميز الماهية عن مشاركها في الجنس او
الوجود فكان فصلا ويسمونه بانه ما يجاب به عن السؤال عن
اي شيء هو في جوهره فاحترز بقوله جوهره عن لوازم
مساوية او امور مساوية كان كل منهما فصلا لها
لانه يميزها من مشاركها في الوجود والفصل المميز للنوع عن
مشاركه في الجنس قريب ان ميز عنه في جنس قريب كالناطق
للانسان وبعيد ان ميز عنه في جنس بعيد فالحساس الذي
واما الثالث فان امتنع انفكاكه عن الماهية فهو اللازم الغير
المفارق واللازم قد يكون لازما للوجود كالسواد

للشيء وقد يكون لازما للماهية وهو اما بين وهو الذي
يكون تصوره مع تصور ملزومه كافيا في جزم الذهن بالتزوم
بينهما كالانفسام بمتساويين للاربعة واما غير بين وهو الذي
لم يحصل جزم الذهن بالتزوم بينهما الا بوسط كتساوي الزوايا
الثلاث للقائمتين للمثلث وقد يقال ايضا على اللازم الذي
يلزم من تصور ملزومه تصوره والاول اعم والعرض المفارق
اما سريع الزوال كحمرة الخجل وصفرة الوجل واما بطيئة كالشيب
والشباب وكل واحد من اللازم والمفارق ان اختص بافراد
حقيقة واحدة هو الخاصة كالضاحك والا فهو العرض
العام كالماشي ونرسم الخاصة بما هذا كليه مقولا على ما تحت حقيقة
واحدة فقط فولا عرضيا والعرض العام بانه كلي مقول على

افراد

افراد حقيقة واحدة وغيرها فولا عرضيا فالكليات اذا
خمس نوع وجنس وفصل وخاصة وعرض عام

في مباحث الكلي والجزئي وهي خمسة الكلي قد
يكون نفس الوجود في الخارج لا نفس مفهوم اللفظ كزيد
الباري سبحانه وقد يكون ممكن الوجود لكنه يوجد لا محالة
وقد يكون الموجود منه واحد فقط مع امتناع غيره كالباري
عز اسمه او مع امكانه كالشمس وقد يكون الموجود منه كثيرين
اما تناهيا كالكواكب السبعة السيارة او غير متناه كالنفوس
الناطقة الناسية اذا قلنا الحيوان مثلا بانه كلي فهناك ثلثة
امور الحيوان من حيث هو هو وكونه كليا كالمركب بينهما والاول
ليس كليا طبيعيا والثاني منطقيا والثالث عقليا والكلي

الطبيعي موجود في الخارج لانه جزء من هذا الحيوان
الموجود في الخارج وجزء الموجود في الخارج والكليان
الاخر في وجودهما في الخارج خلاف والنظر فيه خارج من
المنطق الثاني الكليان اما متساويان ان اصدق كل منهما
على كل ما يصدق عليه الاخر كالانسان والناطق وبينهما
عموم وخصوص مطلق ان اصدق احدهما على كل ما يصدق
عليه الاخر من غير عكس كالحيوان والانسان
وبينهما عموم وخصوص من وجه ان اصدق كل منهما
على بعض ما يصدق عليه الاخر فقط كالحيوان
وما بيان ان لم يصدق شيء منهما على
عليه الاخر كالانسان والفرس

مطلقا

متساويان والا اصدق احدهما على ما كذب عليه
الاخر فصدق احد المتساويين على ما كذب عليه الاخر
وهو ظ ونقيض الاعم من شيء مطلقا اخص من نقيض الاخص
على كل ما يصدق عليه نقيض الاعم من غير عكس واما الاول
فلانه لولا ذلك لصدق عين الاخص على بعض ما يصدق
عليه نقيض الاعم وذلك مستلزم لصدق الاخص بدون الاعم
وهو ظ واما الثاني فلانه لولا ذلك لصدق نقيض الاعم
على ما يصدق عليه نقيض الاخص وذلك مستلزم
لصدق الاخص على كل الاعم وهو ظ والاعم من شيء
من وجه ونقيضهما عموم اصلا لتحقق كل
من الاعم المطلق ونقيض الاخص مع التباين

الكلي بين نقيض الاعم فقط وعين الاخص ونقيضا المباين
مباينان جزئيا لانهما ان لم يصدقا اصلا كالانسان و
اللافرس كان بينهما مباين كلي وان صدقا كالانسان و
اللافرس كان بينهما مباين جزئي صدق احد
المتباينين مع نقيض الاخص فقط فالمباين جزئي لازم جزئيا
الرابع النوع كما يقال على المعنى المذكور المسمى بالحقيقي فكذلك
يقال على اخص مخصوص وشيء الجزئي الاضافي وهو اعم
من الاول لان كل جزئي حقيقي هو جزئي اضافي دون العكس اما
الاول فلاندراج كل شخص تحت ماهيته المغايرة للشخص
واما الثاني فلجواز كون النوع الاضافي كليا واتساع
كون الجزئي الحقيقي كذلك الخامس النوع كما يقال على ما
ذكرناه

ذكرناه ويقابله النوع والحقيقي فكذلك بقي على كل
ماهيته يقع عليها وعلى غيرها الخمس في جواب ما هو
فوكل اوليا وشيء بالنوع الاضافي ومراتبه اربع لانه
اما ان يكون اعم الانواع وهو النوع العالي كالجسم او اخصها
وهو النوع السافل كالانسان وشبيه نوع الانواع او
اعم من السافل واخص من العالي وهو النوع المتوسط
كالحيوان والجسم النامي ومباين للكل وهو النوع المفرد
كل بقي ان قلنا ان للجوهر جنسا له ومراتب الاجناس
ايضا اربع لكن العالي كالجوهر في مراتب الاجناس يسمى جنس
الاجناس والسافل كالحيوان ومثال المتوسط فيها
الجسم النامي والجسم ومثال المفرد العقل ان قلنا ان جوهر

لبين بجنس والنوع الاضافة موجود بدون الحقيقة
كالانواع المتوسطة والحقيقة موجود بدون الاضافة
كالحقايق البسيطة فالجنس اعم منها عموما وخصوصا من وجه بل كل
منهما اعم من الاخر من وجه لصدقهما على النوع القابل
وجزء القول في جواب ما هو ان كان مذكورا بالمطابقة
شيء واضافة طريق ما هو كالحيوان والناطق بالنسبة
الى الحيوان الناطق المقول في جواب السؤال بما هو عن الانسان
وان كان مذكورا بالتضمن ليس داخلا في جواب ما
هو كالجسم والنامي والحساس والمتحرك بالارادة الداخلة في
الحيوان بالتضمن والجنس القابل جاز ان يكون لفصل
يقومه لجواز تركبه من امرين متساويين او امور متساوية
وفص

ويجب ان يكون له فصل يقسمه والنوع القابل يجب ان
يكون له فصل يقومه ويمتنع ان يكون له فصل يقسمه
والمتوسطان يجب ان يكون لهما فصول يقومها وفصول
يقسمها وكل فصل يقوم القابل فهو يقوم السافل من غير
عكس وكل فصل يقسم السافل فهو يقسم العالي من غير عكس كلي
في التعريفات المعرف للشيء هو الذي يستلزم
تصوره ذلك الشيء او اعتباره عن كل ما عداه وهو
يجوز ان يكون نفس الماهية لان المعرف سلوم قبل المعرف
والشيء لا يعلم قبل نفسه ولا اعم لقصوره عن افادة التعريف
لا اخص لكون ما اخص مفهوما ولزوم العموم والخصوص وجها
حدا تاما ان كان بالجنس والفصل القريبين وحدا ناقصا

ان كان بالفصل القريب وحده او به وبالجنس البعيد وربما
تاما ان كان بالجنس القريب والخاصة وربما ناقصا ان كان
بالخاصة وحدها او معها او بالجنس البعيد ويجب الاحتراز
عن تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والجهالة كتعريف
المحرك بما ليس بساكن والزوج بما ليس بفرد وعن تعريف
الشيء بما لا يعرف الا به سواء كان بمرتبة واحدة كما يقال الكيفية
ما بها يقع المشابهة ثم يقال المشابهة اما في الكيف او مراتبه
كما يقال الانسان الزوج او لم يقل الزوج هو المساوي الخ ثم
يقال المتساويان هما الشيئان اللذان لا يفضل احدهما
على الآخر ثم يقال الشيئان هما الاثنان ويجب ان يحترز عن
استعمال الالفاظ غريبة وحشية غير ظاهرة الدلالة بالقياس الى

السائل

السائل لكونه مفقودا للآخر في القضايا واحكامها
وفيها مقدمة وتلك فصول في تعريف القضية
واقسامها الاولية القضية هو ان يصح ان يقال لقائله انه
صادق فيه او كاذب وهي ان جملة الفلك بطرفيها الى
مفردين كقولنا زيد عالم زيد ليس بعالم وشرطية ان لم
يتحمل الا ذلك والشرطية اما متصلة وهي التي يحكم فيها
بصدق قضية او لا صدق فيها على قضية اخرى كقولنا ان
كان هذا انسانا فهو حيوان وليس ان كان هذا انسانا
فهو جماد واما منفصلة وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين
قضيتين في الصدق والكذب معا او في احدهما فقط او
بنفيه كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا

صدق

او ليس اما ان يكون الانسان حيوانا او لا شئ

في الحملية وفيه اربعة مباحث في اجزائها واقسامها

الحملية انما يتقوم باجزاء ثلثة محكوم عليه وهي الموضوع

ومحكوم به وهي المحمول ونسبة بينهما وهي الحمل الذي هو

هي نسبة حكمية واللفظ الدال عليها هي الرابطة كقولنا

في قولنا زيد هو عالم وهي في القضية ثالثة وقد يحذف

الرابطة في بعض اللغات لشدة الذهن بمعناها والقضية

ثنائية وهي التي نسبتها بين شيئين بالحيوان نحو الانسان

الموضوع محمول فالقضية موجبة كقولنا الانسان حيوان

وان كانت نسبتها بالسلب نحو ان يقال الموضوع ليس بمحمول

فالقضية سالبة كقولنا الانسان ليس بحجر وموضوع الحملية

ان

ان كان شخصا معينا سميت القضية مخصوصة وشخصية وان

كان كليا فان بين فيها كمية افراد ما عليه الحكم وهي باللفظ

الدال عليها سور ايضا محصورة ومسورة وهي اربع لانه ان

بين فيها ان الحكم على كل الافراد في الكلية لما سورها

سورها كل كقولنا كل انسان حيوان والا فسالبة وسورها لا شئ

ولا واحد كقولنا لا شئ ولا واحد من الانسان بحجر وان

بين فيها ان الحكم على بعض الافراد في الجزئية اما موجبة

وسورها بعض وواحد كقولنا بعض الحيوان او واحد

من الحيوان انسان والا فسالبة وسورها ليس كل

وليس بعض ليس كقولنا ليس كل حيوان انسانا وليس بعض

الناس بحجر وليس الحيوان ليس بانسان وان لم يبين فيها كمية

الافراد فان لم تصل الان تصدق كلية وجزئية سميت
القضية طبيعية كقولنا الحيوان جنس والانسان من
نوع وان صلح الحال سميت مهملة كقولنا الانسان في خسر
والانسان ليس في خسر وهي في قوة الجزئية لانه مع صدق
الانسان في خسر صدق بعض الانسان في خسر دائما ممكن
في تحقيق الصور الاربع قولنا كل ج ب تشمل
تارة نجب الحقيقة وسماه ان كل ما لو وجد كان ج من
الافراد الممكنة فهو ب لو وجد كان ب اي كل ما هو ملزوم
ج فهو ملزوم ب وتارة نجب الخارج وسماه ان كل ما هو
في الخارج سواء كان حال الحكم او قبله او بعده فهو ب
في الخارج والفرق بين الاعتبارين ظاهر فانه اذا لم يوجد

من

من المربعات في الخارج يصح ان يقال كل مربع شكل اربعة
الاول دون الثاني ولو لم يوجد بين الاشكال في الخارج
الا المربع يصح ان يقال كل شكل مربع بالاعتبار الثاني دون
الاول وعلى هذا فقس الصور الباقية في الجدول
والتحصيل حرف التبيان كان جزءا من الموضوع كقولنا
اللامي جماد او من المحمول كقولنا الجماد لا عالم او منهما جميعا سميت
القضية معدولة موجبة كانت او سالبة وان لم يكن جزء الشيء
منها سميت محصلة ان كانت موجبة وبسيطة ان كانت سالبة
والاعتبار باعجاب القضية وسلبها بالنسبة الثبوتية
والسلبية لا طرفي القضية لان قولنا كل لا ج ب هو لا عالم
موجبة مع ان طرفيها عدميان وقولنا لا شيء من الحركة بساكن

سالبة مع ان طرفيها وجوديان والسالبة البسيطة اعم
من الموجبة المعدولة المحمول لصدق السلب عند عدم
الموضوع دون الايجاب فان الايجاب لا يصح الا على تقدير
تحقق كما في خارجية الموضوع او مقدر كما في حقيقية الموضوع
واما اذا كان الموضوع موجودا بهما مثلا زمان والفرق
بينهما في اللفظ فانما ان الرابطة فالقضية موجبة ان دلت
الرابطة على حروف السلب وسالبة ان لم تدل عنها واما في كلتا
بالنسبة
بالنسبة او بالاصطلاح على تخصيص لفظ غير او كلا الايجاب
المعدول ولفظ ليس السلب البسيط او بالعكس
في الفضايا الموجهة لا بد للنسبة الحكمية الى الموضوعات من كيفية اما
كانت النسبة او سلبية كالضرورة والدوام واللاضرورة واللادوام

وليس تلك الكيفية مادة القضية واللفظ الدال عليها هي
جهة القضية والقضايا الموجهة اثنتي عشرة عادة ابحث عنها
وعن احكامها ثمانية عشر منها بسيطة وهي التي حقيقتها اما
من ايجاب فقط او سلب فقط ومنها مركبة وهي التي
حقيقتها تركب من ايجاب وسلب والبسائط ستة فاولها
الضرورية المطلقة وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول
للموضوع او سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودا كقولنا بالضرورة
كل انسان حيوان او بالضرورة لا شيء من الانسان بحجر والثانية
الدائمة المطلقة وهي التي حكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع او
سلبه عنه مادام ذات الموضوع موجودا ومنها ايجابا وسلبا
مامر والثالث المشروطة العامة وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت

المحمول للموضوع او سلبه عنه بشرط وصف الموضوع كقولنا بالضرورة
كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبا وبالضرورة لا شئ من الكاتب
بساكن الاصابع مادام كاتبا او الوقتية العامة وهي التي
يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بشرط وصف
الموضوع وسالبها ايجابا او سلبا دائما لكن لا دائما بل في الجملة وهي التي عكم
فيه بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه بالفعل كقولنا بالامكان
العام كل انسان متنفس وبالامكان العام لا شئ من الانسان بمتنفس
الا بالقوة او الوجود الممكنة العامة وهي التي يحكم فيها بسلب الضرورة عن جانب
المخالف للحكم كقولنا بالامكان العام كل نار حارة وبالامكان العام
لا شئ من الحار ببارد ولها المركبات فمنها الاولى المشروطة
الخاصة وهي المشروطة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات وهي
ان كانت

ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع مادام
كاتبا لا دائما فمركبها من موجبة مشروطة عامة وسالبة
مطلقة عامة وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لا شئ
من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتبا لا دائما فمركبها
من سالبة مشروطة عامة وموجبة مطلقة عامة الثانية
العرفية الخاصة وهي العرفية العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات
وهي ان كانت موجبة فمركبها من موجبة عرفية عامة وسالبة
مطلقة عامة وان كانت سالبة فسالبة عرفية عامة وموجبة
مطلقة عامة وسالبها ايجابا وسلبا دائما لكن لا دائما الثالثة الوقتية
اللاضرورية وهي المطلقة العامة مع قيد اللاضرورة بحسب الذات
وهي ان كانت موجبة كقولنا كل انسان متنفس بالفعل لا بالضرورة

فركبها من موجبة مطلقة عامة وسالبة ممكنة عامة وان
كانت سالبة كقولنا لاشئ من الانسان بضاحك بالفعل
كانت بالضرورة فركبها من سالبة مطلقة عامة وموجبة ممكنة
والرابعة الوجودية اللادائمة وهي المطلقة العامة مع قيد
اللادوام بحسب الذات وهي سواء كانت موجبة او سالبة
فركبها مطلقتين عامتين احديهما موجبة الاخرى سالبة
ومثالها ايجابا وسلبا مامر والخامسة الوقتية وهي التي
يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه في
وقت معين من اوقات وجود الموضوع مقيدا باللادوام
بحسب الذات وهي ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل
قمر منخسف وقت حيلولة الارض بينه وبين الشمس دائما

فركبها

فركبها من موجبة وقتية مطلقة وسالبة مطلقة
عامة وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لاشئ من القمر بمنخسف
وقت الربع لادائما فركبها من سالبة وقتية مطلقة
وموجبة مطلقة عامة السادسة المنتشرة وهي التي يحكم فيها
بضرورة ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه في وقت غير معين
من اوقات وجود الموضوع مقيدا باللادوام بحسب الذات
وهي ان كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل انسان متنفس
وقتا ما لادائما فركبها موجبة منتشرة ومطلقة وسالبة
كقولنا بالضرورة لاشئ من الانسان بمتنفس وقتا ما لادائما
فركبها من سالبة منتشرة مطلقة وموجبة مطلقة عامة
السابعة الممكنة الخاصة وهي التي يحكم فيها بارتفاع ضرورة

الحالة من جانبي الوجود والعدم جميعا في سواء كان
كقولنا الامكان الخاص كل انسان كاتب او ساكنة
كقولنا الامكان الخاص لا شيء من الانسان بكاتب
مركبتين عامتين احدهما موجبة والاخرى سالبة و
ضابط ان اللادوام اشارة الى مطلقة عامة واللاضرورة
الامكنة عامة مخالفة الكيفية مواقعي الكيفية للقضية
المبتدأ بها في اقسام الشرطية التي الاول منها
يجمع عقدها والثاني تاليها اما المتصلة فما الزمت فيه
التي يكون صدق التالي فيها على تقدير صدق المقدم
لعلاقة بينهما توجب ذلك كالعلية والتضايف واما
اتفاقية هي التي يكون ذلك فيها بمجرد توافق الجزئين على

الصدق كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق واما
المنفصلة فاما حقيقية وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين
جزئيها في الصدق والكذب معا كقولنا اما ان يكون هذا
العدد زوجا او فردا واما مانعة الجمع وهي التي يحكم فيها
بالتنافي بين الجزئين في الصدق فقط كقولنا اما ان يكون هذا
الشيء حجرا او شجرا واما مانعة الخلو وهي التي يحكم فيها بالتنافي
بين الجزئين في الكذب فقط كقولنا اما ان يكون زيد في البحر
اما ان لا يغرق وكل واحد من هذه الثلثة اما عادية وهي
التي يكون التنافي فيها لذات الجزئين كما في الامثلة المذكورة
واما الاتفاقية وهي التي يكون التنافي فيها بمجرد الاتفاق
كقولنا للاسود اللاكاتب اما ان يكون اسودا او كاتبا

حقيقة او لا اسود او كاتب او ما نفة الخ او اسود او لا كاتب او ما نفة

الخلو وسالبة كلية وبعد من هذه القضايا الثمان هي التي

لو وضع وسالبة الجهة ترفع ما حكم في موجبها سالبة الدوام ويسمى سالبة عامة

وسالبة الاطلاق تسمى سالبة اطلاقية والمهملة الموجبة

تصدق عن صادقين وعن كاذبين وعن مجهولي الصدق و

الكذب وعن مقدم كاذب وتالي صادق دون عكس لانها

استلزام الصادق الكاذب وتكذب عن جزئين كاذبين

وعن مقدم كاذب وتالي صادق وبالعكس وعن صادقين

اذا كانت لزومية واما اذا كانت اتفاقية فكذبها عن صادقين

ح والمنفصلة الموجبة الحقيقية تصدق عن صادق وكاذب

وتكذب عن صادقين وكاذبين والمانعة الجمع تصدق عن كاذبين

وعن

وعن صادق وكاذب وتكذب عن صادقين والمانعة الخلو

تصدق عن صادقين وعن صادق وكاذب وتكذب عن

كاذبين والسالبة تصدق عما كذبت عنه الموجبة وتكذب عما

تصدق وكلية الشرطية ان يكون التالي لازما او معاندا للمقدم

على جميع الاوضاع التي يمكن حصوله عليها وهي كلما

يجب اقتران الامور التي يمكن اجتماعها معنا والجزئية ان يكون

كذلك على بعض الاوضاع والمحصورة ان يكون كذلك على

وضع معين وسور الموجبة الكلية في المنفصلة كل او دائما وفي

المنفصلة دائما وسور السالبة الكلية فيهما ليس البتة

والموجبة الجزئية قد يكون والسالبة الجزئية قد لا يكون او بارجال

التنبيه على سوء الاعتناء بالخلو والمهملة باطلاق هذا لو وافق

في المتصلة واما واو المنفصلة والشرطية فلا تركب عن حملية
عن منفصلتين وعن منفصلتين وعن حمليتين ومنفصلة ومن
حملية ومنفصلة وعن متصلة ومنفصلة وكل واحد من
الثلثة الاخيرة في المتصلة منفية الاقدم لا يلزم عدمها
عن تاليها بالطبع بخلاف المنفصلات فان عدمها دائما
انما يتبين عن تاليها بالوضع فقط فاقسام المتصلات ثمانية
والمنفصلات ستة واما الامثلة فعليك باستخراجها

من نفسك

في احكام القضايا وفيه اربعة

مباحث

في التناقض وحدد بانه اختلاف
القضيتين بالايجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته ان
يكون احديهما صادقة والاخرى كاذبة ولا يتحقق التناقض

في المخصوصتين الا عند اتحاد الموضوع ويندرج فيه
وحدة الشرط والجزء والكل وعند اتحاد المحمول ويندرج
فيه وحدة الزمان والمكان والاضافة والقوة والفعل
وفي المحصورتين لا بد مع ذلك من الاختلاف في الكمية بهذا
الجزء بين وكذب الكليتين في كل مادة يكون الموضوع فيها
اعم وقد لا يتحقق الاختلاف بالجهة كالدائمة المطلقة المكنة العامة وكذب
الضروريتين في مادة الامكان فنقيض الضرورية المطلقة لكنه
الدائمة لان سلب الضرورة مع الضرورة مما يتناقضان جوهرا
ونقيض الدائمة المطلقة العامة لان السلب في كل وقت
ينافيه الايجاب في البعض وبالعكس ونقيض الوقتية
الحينية الممكنة اعني الى حكم فيها برفع الضرورة بحسب الوقت

الحكم

عن الجانب المخالف كقولنا كل مربع وان الجنب يمكن ان يسمل

في بعض اوقات كونه محدودا ونقيض القضية الخاصة المتيقنة العامة المطلقة

اعني الحكم بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه في بعض اصناف

وصف الموضوع وسائل الاصناف واما المركبات فان كانت كلية

فنقيضها احد نقيضي جزئيها ودلك لعدم الاحاطة بجهات

المركبات وتقايض البسايط فان اذا تحقق ان الوجوب

اللادائمة تركيبها من مطلقتين عامتين احديهما موجبة

والاخرى سالبة وان النقيض المطلق هو الدائمة تحقق ان

نقيضها اما الدائمة المخالف او الدائم الموافق وان كان

جزئية فلا يكفي في نقيضها ما ذكرناه لامكان بكذب بعض الجنس حيوان

لا واشباهه كذب كل واحد من نقيضي جزئيته بل الحق في نقيضها

ان

ان يزيد بين نقيضي الجزئيات وكل واحد واحد اي كل

واحد واحد لا يخلو عن نقيضها فتى كل جسم لما حيوان

دائما او ليس بحيوان دائما واما الشرطية فنقيض الكلية منها

الموافقة في الكم والنوع المخالفة في الكيف بالعكس

المستوي وهو عبارة عن جعل الجزء الاول تاليا والثاني اوليا مع

بقاء الصدق والكيف واما السوالب فان كانت كلية فنقيض منها

وهي الوقتيان والوجوديان والممكنان والمطلقة العامة

لا شيء من الانسان بكاتب في بعض ما هو انسان وقت ما بالضرورة لا شيء من القمر بمنخسف وقت البدر لا دائما ولكن دائما

بعض المنخسف ليس بقمر بالامكان العام الذي هو لا شيء من الجهات لان

كل منخسف هو قمر بالضرورة واذا لم يمكن الاخص لا كان الاعم

واما الضرورية والدائمة المختلفان فتمكث دائمة كلية
لانه اذا صدق بالضرورة او دائما لاشئ من ج ب فدائما
لاشئ من ب ج ولا فبعض ب ج بالاطلاق التام وهو ع
الاصل يلزم بعض ب بالضرورة في الضرورية ودائما في الدائمة
وهو ح وانا المشروطة والعرفية العامتان فتمكث عرفية
عامة كلية لانه اذا صدق بالضرورة او دائما لاشئ من ج
ما دام ج ب صدق دائما لاشئ من ب ج ولا فبعض ب ج حين هو
ب وهو ع للاصل يلزم بعض ب ليس حين هو ب وهو ح
واما المشروطة والعرفية الخاصتان فتمكث عرفية عامة لا
دائمة في البعض اما العرفية العامة فلكونها لازمة للعامتين
اما اللازوم في المطلق فلانه لو كذب بعض ج ليس لاشئ من ب ج
دائما

واما فتعكس لاشئ من ج ب فقط ضرورة او دائما
بالفعل هف وان كانت جزئية والمشروطة والعرفية العامتين
تمكث عرفية خاصة لانه اذا صدق بالضرورة او دائما
بعض ج ليس ب ما دام ج لا دائما صدق دائما لغير بعض ب
ح ما دام ب لا دائما لانه غير الموضوع وهو ج فلا يلزم بالفعل
وب ايضا لكن اللازوم بالدوام وبالباقي عنه والخروج ما دام ب والا كان
ج حين هو ب وب حين هو ج وقد كان ليس ب ما دام ج هف
واذا صدق في الجميع والباقي عليه وبالدائم صدق بعض ب
ليس ج ما دام ب لا دائما وهو المطلوب وانما البواقي فلا
تمكث لانه يصدق بالضرورة بعض الحيوان ليس بانسان
وبالضرورة بعض المرمر ليس بمختف وقت الزمع لا دائما مع كلام

بعض ليس ج

ما دام ب ليس ج

بعض ليس ج

عليها بالامكان العام لكن الضرورية اخص البسائط وكل قضية
اخص لهم كيات وقد تتفاوت لم تنعكس في منها لما عرف
ان انعكاس العام ستلزم لانعكاس الخاص واما الموجبات
كلية كانت او جزئية فلا تنعكس كلية لاحتمال كون المحمول لازما
من الموضوع وانما الحقيقة الضرورية والدائمة والعامة
تنعكس جزئية مطلقة لانه اذا صدق كل ج ب بالاطلاق العام
الاربع المذكورة فبعض ب ج حين هو ب والا فلا شئ
من ب ح ما دام ب وهو الاصل بلح لا شئ من ح ب دائما
بالضرورة والدائمة وما دام ج في العامتين وهو ح دائما
الى احسان فتكن حينئذ مطلقة مقيدة بالادوام
اما الحينية المخالفة فلكونها لازمة لما بينها وانما قيد اللازمة

في الاصل

بعض بس ح بالضرورة
في الاصل الكلي فلانه لو كذب لصدق كل ب ج دائما
فنضمه الى الجزء الاول من الاصل وهو قولنا بالضرورة
او دائما كل ج ب ما دام ج بلح كل ب ب دائما وتضمه الى
الثاني ايضا وهو قولنا لا شئ من ح ب بالاطلاق العام
بلح لا شئ من ب ب بالاطلاق العام فيلزم اجتماع النقيضين
وهو محال واما في الجزئي نفترض الموضوع د فهو ج
لا بالفعل والا لكان ح دائما ب دائما الدوام الساء
بدوام الجزء لكن اللازم باطل لفساد الاصل بالادوام
دائما الوقتيان والوجوديان والمطلقة العامة تنعكس
مطلقة عامة لانه اذا صدق كل ج ب بالاطلاق العام والا
فلا شئ من ب ج دائما وهو مع الاصل بلح لا شئ من ح ج دائما وهو

وان ثبت عكس نقيض العكس في الموجبتين يصدق نقيض الاصل
او لخص منه واما الممكنات ففيها لا ينعكس وعدمه غير
معلوم لتوقف البرهان المذكور للانعكاس فيهما على انعكاس
السالبة الضرورية كنفسها او على انتاج الصغرى ضرورية في الشكل
الاول اللذين كل منهما غير محقق وانعدام الفقه بدليل يوجب العكاس
الممكنة وعدمه واما السالبة المنفصلة الموجبة جزئية والسالبة
الكلية اذ لو صدق نقيض العكس لانتظم مع الاصل قياسا منتجا
للمحال واما السالبة الجزئية فلا ينعكس لصدق قولنا قد يكون
اذا كان هذا حيوانا فهو انسان مع كذب العكس واما المنفصلة
فيها العكس لعدم الامتناز بين جزئيها بالطبع
في عكس النقيض وهو عبارة عن جعل الجزء الاول من القضية
نقيض

نقيض الثاني والثاني عين الاول مع بقية الاصل في الكيفية
وموافقة في الصدق واما الموجبتان فان كانت كلية فسبع منها
وهي الوقتيان والوجوديتان والممكنة والمطلقة العامة
وهي التي لا ينعكس سواليها العكس المستوي لا تنعكس بنقيض
بالضرورة كل فرد فهو ليس بمختلف وقت البتة لا دائما ودون عكسه
لما عرفت وتنعكس الضرورية والدائمة كلية لانه اذا صدق بالضرورة
او دائما كل فرد دائما لا شيء مما ليس ب ج والا فبعض ما ليس ب
هو ج الاصل بنقيض بعض ما ليس ب هو با لضرورة في الضرورة دائما
في الدوام وهو محال واما المشروطة والعرفية العامتان
تنعكسان عرفية كلية لانه اذا صدق بالضرورة او دائما كل ج
دائما لا شيء مما ليس ب ج والا فبعض ما ليس ب هو ج
ما دام ليس ب

حين هو ليس وهو مع الاصل بعض ما ليس هو ب حين هو ليس
وهو ح واما الخاصتان فتعكسان جزئية عامة لادائمة لان البعض
انما الجزئية العامة فلا دائما وان كانت جزئية فالخاصتان تعكسان
جزئية خاصة لانه اذا صدق بالضرورة او دائما بعض ب ما دام
لادائما لبعض ب والا لكان ج حين هو ليس ب ليس ب حين هو ج
وقد كان دائما دائما ج بعض ب بالفعل وهو ط بعض ما ليس ب
ليس هو ج ما دام ليس ب لادائما وهو المطلوب واما الدوامة فلا تنعكس
لصدق قولنا بعض الحيوان هو ليس بانسان بالضرورة المطلقة
وبعض الفرس هو ليس بمتنفس في الضرورة الوقتية دون
عكسهما لم ينعكس شيء منهما لما عرف في العكس المستوى
واما الدوام الكلية كانت او جزئية فلا تنعكس كلية لاحتمال

كون

كون الموضوع اخص من بعض المحمول وتنعكس الخاصتان
جزئية مطلقة لادائمة لانه اذا صدق بالضرورة او
دائما لاشيء من ج ب ما دام لادائما فعرض ذات الموضوع
وهو ليس ب وهو كلية المدى واما الوقتيتان والوجوديان
فتنعكس مطلقة عامة لانه اذا لاشيء من ج ب باحد هذه الجهات
بعرض الموضوع وهو ليس ب بالفعل ج بالفعل فبعض ما ليس ب
هو ج بالفعل وهو المطلوب وهكذا بين عكوس جزئياتها دائما
واذا السوالب الشرطية موجبة كانت وسالبة فعرفاهما لعدم
الالتفات بالبرهان ولوازم الشرطيات اما
المتصلة الموجبة الكلية فيستلزم منفصلة مانعة الجمع من
عين المقدم ونقيض التالي ومانعة الخلو من نقيض المقدم

وجزء الثاني معا كما بين عليها الا لبطل اللزوم والانفصال

والمصادرة كوجبة الخصم يستلزم اربعة متصلات مقدم

اثنين عين احد الجزئين ونالهما نقيض الاخر ومقدم الاخرين

نقيض احد الجزئين ونالهما عين الاخر وكل واحد من غير

الحقيقة مستلزم للاخر مركبة عن نقيض الجزئين

في القياس وفيها ناحية نقوض في تعريف الشيء

قول مؤلف من قضايا اذا سلمت لزم منه لذاته قول آخر

غير النتيجة او نقيضها مذكورة بالفعل كقولنا ان كان هذا

جسما فهو متحيز لكنه جسم فمتحيز فهو مذكور فيه وقولنا

لكنه ليس بمتحيز يلزم انه ليس بجسم ونقيضه مذكور فيه واقول

ان لم يكن كذلك كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف حادث وليس بحادث

نقيضه مذكور فيه وموضوع المطلوب حيث اضيف الى

اكبر والقضية التي جعل جزء منها موضوعه ومحمولها المكرر

الذي فيهما الاصغر الصغرى والذي فيهما الاكبر الكبرى والمكرر

بعينهما احدا وسط واقران الصغرى والكبرى كيف قريبة

وضرب والهيئة الحاصلة من كيفية الحد الاوسط عند الحدين

الاجنبيين شكلا وهو اربعة لان وسط ان كان محمولا في

الصغرى موضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول محمولا فيهما

فهو الشكل الثاني وان كان موضوعا فيهما فهو الشكل الثالث

وان كان موضوعا في الصغرى محمولا في الكبرى فهو شكل الرابع

اما الاول فشرط ايجاب الصغرى والا لم يندرج في الاوسط

وكلية الكبرى لاحتمال ان يكون البعض بالاكبر

عن النقيض المحكوم به على الاصغر وضربه الناتج اربعة
الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة كلية كقولنا كل ج
وكل ب اكل ج الثاني من كليتين والصغرى موجبة ينتج سالبة
كلية كقولنا كل ج بعض ا ليس ب فلا شئ من ج ا ذ ا ث
من وجبتين والصغرى جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا
بعض ج ب وكل ب ا فبعض ج ا الرابع وموجبة جزئية صغرى
وسالبة كلية كبرى لم تنتج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ب
ولا شئ من ب ا فبعض ج ب ولا شئ من ب ا فبعض ج ليس
ا ليس ساج هذا الشكل بداهة واما الاشكال الثلاثة الاخر فلا
اختلاف مقدمة بالكيف و الكبرى كما يحصل اختلاف
الموجب لعدم الانتاج وهو صدق القياس مع ايجاب النتيجة اذ

ومع سلبها اخرى وضربه الناتج اربعة الاول من كليتين
موجبة ينتج سالبة كلية كقولنا كل ج ب ولا شئ من ا ب فلا شئ من ع ا
بالخلو وهو ضم نقيض النتيجة الى الكبرى لينتج نقيض الصغرى
بعكس الكبرى ليرد الى الاول الثاني من كليتين والكبرى ينتج سالبة
كلية كقولنا لا شئ من ج ب وكل اب فلا شئ من ج ا الخلف وبعكس
الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة الثالث من موجبة جزئية صغرى
وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ب ولا شئ
من ا ب فبعض ج ا ب فالخلف وبعكس الكبرى يرجع الى الاول
فيفرض موضع الجزئية نقيضها كل ج ب ولا شئ من ا ب فلا شئ من ا
ب فكقولنا بعض ج ب ولا شئ من ا فبعض ج ليس ا الرابع من
سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا

بعض ليس ب وكل اب فبعض ليس ا بالخلاف واما الشكل الثالث
فشرط انتاجه الصغرى والاصل الاختلاف وكلية احدى
مقدميه والا لكان البعض المحكوم عليه الاصغر عين البعض
المحكوم عليه بالاكبر فلم يجب العكس وضروبه الناتجة ستة
الاول موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ج
وكل ب ا الخلف وهو نقيض النتيجة الصغرى ينتج
الكبرى وبالرد الى الاول يعكس الصغرى الثانية كلية و
الكبرى سالبة ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ب ج ولا شئ من
ب ا فبعض ج ليس ا بالخلف وعكس الصغرى الثالث من حيث
والكبرى ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض ب ج وكل ب فبعض ج ا
بالخلف وبعكس الصغرى وبفرض موضوع الجزئية د فكل د ب وكل ب ا
فكل

فكل د ا نقول كل ج وكل ا فبعض ج او هو جزئية المطالع
من وضع جزئية الصغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا
بعض ب ج ولا شئ من ب ا فبعض ج ليس ا بالخلف وبعكس الشكل
والاقراض الخامس من موجبة والصغرى كلية ينتج جزئية موجبة
كقولنا كل ب ج وبعض ب ا فبعض ج ا بالخلف وبعكس وجعلها
صغرى ثم عكس النتيجة والاقراض السادس من موجبة كلية
صغرى وسالبة جزئية كقولنا كل ب ج وبعض ب ليس ا فبعض ج
ليس ا بالخلف والاقراض ان كانت السالبة ركنية واما الشكل
الرابع فشرطه عجب الكيفية والكمية اعني المقدمتين مع كلية
صغرى او اختلافهما بالكيف مع كلية احديهما والا بحصل
الاختلاف الموجب لعدم الانتاج وضروبه الناتجة ثمانية الاول

من موجبة كلية بنتج موجبة جزئية كقولنا كل ب ج
وكل اب فبعض ج اب لكن القياس بنتج ثم عكس النتيجة الثاني
من موجبتين والكبرى جزئية بنتج موجبة جزئية كقولنا
كل ج ب وبعض اب فبعض ج اب الشكل الثالث من كليتين
والصغرى سالبة بنتج سالبة كلية كقولنا لا شئ من ج ب
الرابع من كليتين والصغرى موجبة بنتج سالبة جزئية
كقولنا كل ب ج ولا شئ من اب فبعض ج ليس اب لكن المقدمتين
الخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى بنتج سالبة
جزئية كقولنا بعض ب ج ولا شئ من اب فبعض ج ليس اب الشكل
أيضا السادس من السالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى بنتج
سالبة جزئية كقولنا بعض ب ج وكل اب فبعض ج ليس اب لكن

الصغرى

الصغرى لزوما السابع موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى بنتج سالبة جزئية
كقولنا كل ج ب وبعض ا ليس ب ثم عكس النتيجة الى بعض ا ليس ج لكن
الكبرى بنتج العكس بعكس الخمسة الاول المخالف وهو ضم نقيض النتيجة الى
احد المقدمتين لينتج ما يعكس الى نقيض الاخرى وانما لا فرض
والبيان كالاول والثاني الثامن على ما يكن البعض الذي هو مفاد او كل
ب فتقول كل ا ب وكل ب ج فبعض ج ا ثم تقول بعض ج ا
وكل ا فبعض ج او هو ا والمطلوب والمحققون حصروا القرب الناتج في الخمسة الاول
وذكروا لهذا الشكل ثلثة انتاج الثلثة الاول الاحتمالية بالقياس الى بسيطتين ونحن
نذكر كون النتيجة منها من احد الخاص فقط لما ذكرنا من الاختلاف في مختلطاتها
اما الشكل الاول فقد ضربت اربعة في مثلها صغرى والنتيجة كالكبرى
ان كانا غير مشروطتين وكليتين والا فكالصغرى على ما عرفتها قيد

الاضرورة واللادوام والصرف المحقق بالصفراء كان الكرى

الماسين وبعد ضم اللادوام اليها ان كانت احد الخاصيتين

واما الشكل الثالث فرطم يجب الحمية امر الاوام في الدم على الصفراء ان

كون الكرى من القضايا المنعكسة التوابع الثالث لا يستعمل الكلام الا بعد

المطلقة او الكبرى بين الضرورة والنفي ثم ان وصف الدوام على العدى

مقدمة

والا فكل الصفراء محدث فيها اللاتفا واللاضرورة والضرورة اى ضرورة كانت

الصفراء	الضرورة العامة	الضرورة الخاصة	العرفية العامة	العرفية الخاصة
الضرورة الدوام				
العرفية العامة				
الضرورة الخاصة				
العرفية الخاصة				
المطلقة العامة				
الوجودية اللادائمة				
الوجودية الدائمة				
الوجودية				
المطلقة				
الممكنة العامة				
الممكنة الخاصة				

واما الشكل الثالث فرطم فعلية الصغرى والنفي كالكرى ان

كانت عين الاربع والا فكعكس الصغرى محدود فاعنه اللادوام

ان كانت الكبرى احدى القياسين ومضمونا اليه ان كانت احدى الخاصتين

واما الشكل الرابع فشرط انتاجه بحسب الجهة شرائط خمسة الاول كون القياس شرطيا من الضربين الثاني في الاشكال الثلاثة المستعملة فيه الثالث صدق الدوام على الصغرى الضرب الثالث او الحرف العام على كراهة الرابع كون الكبرى في السادس من المعكم

المعكم السوالب الخامس كون الصغرى الثامن احدى الخاصتين والكبرى مما يصدق الفرق والنتيجة في الضربين الاولين عكس الصغرى المنتج ان صدق الدوام عليها او القياس من الست المعكسة السوالب والا فمطلقة عامة وفي الضرب الثالث دائمة ان صدق الدوام على احدى مقدمتيه والا فعكس الصغرى في الرابع والخامس دائمة ان صدق الدوام على الكبرى والا فعكس الصغرى محذوف عنه الدوام وفي السادس كما في الثاني بعد عكس الصغرى وفي السابع كما في الثالث بعد عكس الكبرى وفي الثامن لعكس النتيجة بعد عكس

الزينب

جدول الضرائب الأربعين

الصنف	الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة	السبت
الضريبة							
الفائدة							
الضريبة المضافة							
الضريبة الأولى							
الضريبة الثانية							
الضريبة الثالثة							
الضريبة الرابعة							
الضريبة الخامسة							
الضريبة السادسة							
الضريبة السابعة							
الضريبة الثامنة							
الضريبة التاسعة							
الضريبة العاشرة							

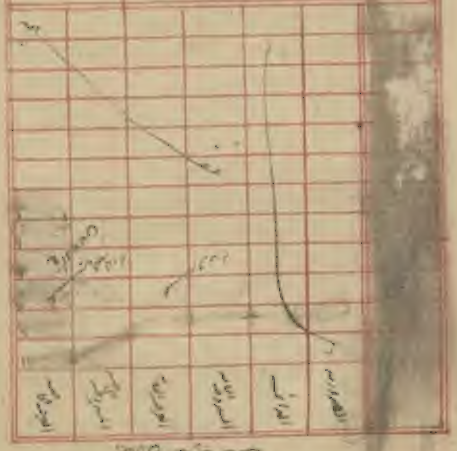

جدول الضرائب الأربعين

الصنف	الأحد	الاثنين	الثلاثاء	الأربعاء	الخميس	الجمعة	السبت
الضريبة							
الفائدة							
الضريبة المضافة							
الضريبة الأولى							
الضريبة الثانية							
الضريبة الثالثة							
الضريبة الرابعة							
الضريبة الخامسة							
الضريبة السادسة							
الضريبة السابعة							
الضريبة الثامنة							
الضريبة التاسعة							
الضريبة العاشرة							

جدول الضرائب الأربعين

	المبلغ الأصلي	
الضريبة		
الفائدة		
الضريبة المضافة		
الضريبة الأولى		
الضريبة الثانية		
الضريبة الثالثة		

جدول الضرائب السابع

	المبلغ	الغرامة
الضريبة		
الفائدة		
الضريبة المضافة		
الضريبة الأولى		
الضريبة الثانية		
الضريبة الثالثة		
الضريبة الرابعة		
الضريبة الخامسة		
الضريبة السادسة		
الضريبة السابعة		
الضريبة الثامنة		

في الامزجة الكائنة عن الاخلاط وهيئة
اما ما يتركب من المتصلات والمجموع منه ما كان الترك
في جزء تام من المتضادين وينعقد الاشكال الاربعة فيه
ان كان ثانيا في الصغرى مقدما في الكبرى هو الشكل الاول
وان كان ثانيا فيهما هو الشكل الثاني فان كان مقدما
هو الشكل الثالث وان كان مقدما في الصغرى ثانيا في الكبرى
فهو الشكل الرابع وشرايط الانتاج وعدد الضروب
والنتيجة في الكمية والكيفية في كل شكل كما في الحمليات
من غير فرق سوى ان الضرب الاول من الشكل الاول كلما اعني كلي
الكليتين والموجبتين والكبرى جزئية كان اب فجد وكلما
كان جد فهو نتيجة كان لكل اب و د

سالبة يتركب من المتصلات والمجموع منه ما كان الترك
في جزء تام من المتضادين وينعقد الاشكال الاربعة
وانما انما كان اب او كان فيج انما كان اب او كان ج
او كان د وكان الانسان ما لا او الواقع عن ما لا ان ليس د عن
الارض وينعقد في الاشكال الاربعة والشرايط المذكورة
بين الحمليتين مع جزء هيهنا بين المتركبة ما يتركب
من الحملية والمتصلة المجموع منه ما كان الحمل الاين والترك
مع متصلة مقدمها مقدم المتصلة والتالي نقيض التالي
بين التالي والحملية كقولنا كلما كان اب فجد وكل ج هو ب
كلما كان اب فكان ج د وينعقد فيه الاشكال الاربعة والشرايط
المذكورة هيهنا بين التالي ما يتركب من الحملية والمتصل

وهو على قسمين الاول ان يكون الحمليات اعم من اجزاء الانفصال
تشارك كل واحد منهما واحدة من اجزاء الانفصال اما
مع اعتبار التاليف في النتيجة فهو قولنا كل ج اما د واما ه
وكل ب ط وكل ط ز وكل ط ينتج كل ج ط لي لصدق احد
اجزاء الانفصال مع ثالثها وكل من الحمليات واما مع اصدق
التاليفات في النتيجة كقولنا كل ج اما اب واما اد واما ه
كل ب ح وكل د ط وكل ينتج كل ج اما ط واما الثاني
ان يكون الحمليات اقل من اجزاء الانفصال ولكن الحملية واحدة
والمنفصلة ذات جزئين والمشاركة مع احدهما كقولنا اما كل
ا ط وكل ج ب لامتناع الخلو الواقع عن مقدمتي التاليف وعن
وعن الجزء عن المشارك ما يتركب من المتصلة والمنفصلة من جزئه

اي

كرفي مثال الاول قولنا كلما كان اب فهو د واما
اما ح او ه ومانعة الجمع يجتمعان اما ان يكون اب او ه
مانعة الجمع لاستلزام امتناع الاجتماع مع اللازم وفي الجملة
امتناعهم مع اللزوم دائما في الجملة واما مانعة الخلو ينتج قد
يكون اذا لم يكن اب لاستلزام نقيض الاوسط المطلوب حينئذ
كليا واستلزام ذلك المطلوب الثالث مثال الثانية كلما كان
فكل ج د واما اما ح او د مانعة الخلو ينتج كلما كان
اب فاما كل ج ه او د فالاستقصاء في هذه الاقسام
الى الرسائل التي عملنا بها في فن المنطق

والقياس الاستثنائي وهو مركب من المقدمتين احديهما
شرطية والاخرى وضع الاحد جزئيها او رفعه ليلزم وضع الاخر

او رفعه ويجب ايجاب الشرطية ولزومية المتصلة وكليتها
لوكلية الوضع والرفع ان لم يكن ذلك الاتصال والانفصال
وهو تعيين وقت الوضع والرفع والرابطة المرضوعة فيه
ان كانت متصلة ماستثناء عين المقدم ينتج عين التالي
واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم والا لبطل الدور
دون العكس في شئ منها لاحتمال ان يكون التالي اعم من
المقدم وان كانت منفصلة حقيقية ماستثناء عين احد جزئيه
كان ينتج نقيض الاخر لاستحالة الجمع واستثناء نقيض اي جزء
كان عين الاخر لاستحالة الخلو وان كانت مانعة الجمع ينتج
القسم الاول فقط لامكان الخلو وان كانت مانعة
الخلو ينتج القسم الثاني فقط لامكان الجمع

في الواحق القياس وهي اربعة الاول القياس المركب وهو
تركب مقدمات ينتج بعضها بحيث يلزم منها ومن مفدمة
اخرى بالقوة لزوم وهلم جرا الى ان يحصل المطلوب وهو لنا
موصول الناتج كقولنا كل ج ب وكل ب د وكل ج د
ثم كل ج د وكل د ه فكل ج ا ثم كل ا و كل ا ه فكل ج ه واما
مفصول الناتج كقولنا كل ج ب وب د وكل د ه وكل ا ه
فكل ج ه الثاني قياس الخلف وهو اثبات المطلوب بابطال
نقيضه كقولنا لو كذب ليس كل ج ب لكان ج ب اعلى
الهامقدمة صادقة ينتج لو كذب ليس كل ج الكل بعض
كل ج اعلى انه امن محال ينتج ليس كل ج ب وهو المطلوب الثالث
الاستقراء وهو الحكم على كل لوجوده في اكثر جزئياته كقولنا

والبناء [illegible] الاحتمال ان يكون

الكل في [illegible] وهو باطل

حكم في جزء وجد في [illegible] كقولهم العالم

متولد وهو حادث غير متفق عليه المعنى المراد بين الفريقين

غير المردد بين النفي والاثبات كقولهم على الحدوث اما العالم

او كذا وكذا والاخير باطل بالخلف فغير الاول وهو

ضعيف اما الدوران فلان الجزء الاخير وسائر الشرائط

المساوية سواء للمعلوم مع انها ليست بعلة واما القسم

الجواز عليه عن المذكور وبتقدير تسليم علية المشترك

في الخمس عليه لا يلزم علية في الخمس بجواز ان يكون خصوصية

نقيض

فيهما عثا [illegible] وهو يتبين

اما البديهيات فست اوليات وهو قضايا قياساتها معها

كاف في الجزم بنفسها كقولنا الكل من الجزء وساواه و

هي قضايا يحكم بها بقوى ظاهرة او باطنة كالحكم بان الشمس

مضيئة وان النار هو غضبا او عجبا وهي قضايا يحكم بها

بمشاهدات متكررة معها في الذهن كالحكم بان لذع النار هو

موجب الالم وحده وهي قضايا يحكم بها بحدس قوي من

النفس مفيد للعلم كالحكم بان نور القمر مستفاد من نور الشمس

والحدس هو سرعة الانتقال من المبادي الى المطلوب وتواترات

وهي قضايا يحكم بها بكثرة الشهادات بعد العلم بعدم امتناعها

والامن الطواطى عليها كالحكم بوجود مكة وبغداد وه
ينحصر مبلغ التهامات فى عدد بل الفين هو الفاضى كما ل
العدد والعلم الحاصل من التجربة والحدس والتولى ليس
حجة على الغير وقضايا قياساتها معها وهى التى علم بينها
بواسطة لا تغيب عن الذهن عند تصور طرفيها كالحكم
بأن الاربعة زوج لانها متساويتان بين اثنين والقياس المؤلف من
هذه السنة بيرهانان وهو اما انى وهو الذى الحد الاوسط
فيه علة النسبة فى الذهن والعين كقولنا هذا متغير الاختلاط
وكل متغير الاختلاط محموم فهذا محموم واما انى وهو الذى الحد
الاوسط فيه علة النسبة فى الذهن فقط كقولنا هذا محموم
وكل محموم متغير الاختلاط فهذا متغير الاختلاط واما غير

القياس

البينات فسنة مشتملة وهى قضايا يحكم
بصلح عامة اوبرفيه اوعمة اوافعالات من
واداب والفرق بينها وبين الاوليات
قطع النظر عما وراء عقله بحكم الخالق
الظلم قبيح والعدل حسن لو كشف الغطاء
محمودة ومن هذا ما يكون صادقا وما كاذبا ولكل
مشهورات ولا بل كل صناعة مجسها ومسلمات وهى قضايا يسلم
من الخصم فنبه عليها الكلام لدفعه كتسليم الفقهاء مسائل اصول
الفقه والقياس المؤلف من مادتين شبيهتين جدلا والغرض منه اقناع
القاصر عن درك البرهان والزام الخصم ومقبولات وهى
قضايا يوخذ من تعقد فيه اما الامر سماوى او بديعقل او دين

ن اهل العلم والزهد ومظنونات وهي قضايا

كقولنا فلان يطوف بالليل فهو سارق

ف من هذين قياس خطابة والغرض منه ترغيب

من تهذيب الاخلاق وان الدين ومخالفات

ى حسابه او ورد على النفس اثرت فيها تاثيرا عجيبا من

قبض وشبط كقولهم الخمر بانها سيالة والعسل مرة مموعة

والقياس المولف منها قياس سفر والغرض منه انفعال النفس بما

لترغيب والتنفير من وجه الوزن والصدق الكذب وهي قضايا

قضايا كاذبة يحكم بها الوهم فيما لا يحس كقولنا كل

موجود فهو مشار اليه ووراء العالم فضاء لا يتناهى ولولاه في

العقل والشرائع لكانت من الاوليات وعرف كذب الوهم بموافقته

العقل

الفصل في مقدمات القياس النتائج ليفيض حكمه واتكاره نفسه

عند الوصول الى النتيجة والقياس المولف منها قياس سفسطة

والغرض منه افحام الفهم وتغليطه والمغالطة فياس تفسد صورته

بان لا يكون على هيئة منتجة لاختلال شرط معتبر بحسب الكمية او

الكيفية او الجهة او مادته بان تكون المقدمة واما المطلوب شيئا

من الكون الالفاظ صادقة كقولنا كل انسان وحجر وكل

فرس ضحاك او كاذبة شبيهة بالصادقة من جهة اللفظ كقولنا

صورة الفرس المنقوش على الحايط هذا فرس وكل فرس صهال

لينتج ان تلك الصورة صهالة او من جهة المعنى لعدم مواطاة وجود

الموضوع في الموجب كقولنا كل انسان وفرس هو انسان وكل

انسان وفرس هو فرس لينتج بعض الانسان فرس ووضع

کتابخانه ... شورای اسلامی
بهمن ماه ۱۳۰۲ هجری شمسی

الطبیعة مقام الکلیة کقولنا الانسان حیوان وحیوان جنس

لیتبیّن ان الانسان جنس واخذ الامور الذهنیة مکان العینیة

وبالعکس فی لیک براهان ذلک لئلا تقع فی الغلط و المستعمل

فی المغالطة سوفسطائی ان نائل عما الحکم وینبغی ان قابل بها

الجدل فی اجزاء العلوم وهی موضوعات و قد عرفها

ومبادیها وهی حدود الموضوعات واجزائها اعنی الذاتیة

والمقدمات البیّنة بنفسها الماخوذة من سبیل الوضع

کقولنا ان فصل بین کل نقطتین بخط مستقیم وان مقدار

مقدور علی کل بخط دائر والمقدمات البیّنة بنفسها کقولنا المقادیر

المساویة لمقدار واحد متساویة ومسائل وهی القضایا التی یطلب

نسبة محمولاتها الی موضوعاتها فی ذلک العلم وموضوعاتها قد یکون

موضوع

کتابخانه مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران
تاسیس ۱۳۰۲ هجری شمسی